الاقتصادية
AL-IQTISSADIYA
صحيفة أسبوعية اقتصادية

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٤٠/ ١١ آب ـ أغسطس ٢٠٢٤
Issue No.540 - 11 of August 2024

مدير عام السورية للتجارة لـ«الاقتصادية»: لم نصل إلى الرضا المأمول وهناك أخطاء

أكد مدير عام السورية للتجارة زياد هزاع لـ «الاقتصادية»: لمَ نقل إننا وصلنا إلى مستويات عالية، لكننا نعمل ولم نصل إلى الرضا المأمول في ظل إمكانيات المؤسسة وتدخلها كمنافس للقطاع الخاص لعوامل خارجة عن إرادة المؤسسة كالتضخم في السنوات الأخيرة وانخفاض الإنتاج وارتفاع تكاليف الإنتاج بارتفاع حوامل الطاقة والعديد من بنود التكلفة لظروف خارجية سلبية ومعادية للنهوض الاقتصادي، كالاحتلال الأميركي والتركي لمناطق إنتاج مهمة ومن جانب آخر الإجراءات الأحادية القسرية وارتفاع تكاليف المشاريع الاستثمارية مقارنة مع انخفاض القوة المالية لسيولة المؤسسة، ولكن الأمل بالعمل ونعمل على إيجاد مطارح استثمارية جديدة وزيادة كفاءة رأس المال وتركيزه على السلع الأساسية.
وأضاف: تخضع عملية التسعير لعدة إجراءات ومراقبة متعددة تأخذ بعين الاعتبار السوق والأسعار المتداولة ومؤشرات وفرة المواد والمواسم وإحصائيات الجهات الأخرى لتحديد السعر من جانب ومن جانب آخر عمليات التسويق والتخزين.

ص ١٣

هل التشاركية خصخصة؟

التشاركية أصبحت كلمة شعبية للكثيرين، وكل يفسرها على هواه، حتى إن بعضهم اعتبرها مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي الفكري في سورية، أي مرحلة تتلو مرحلة اقتصاد السوق الاجتماعي. لكن الصحيح أن التشاركية وفي تعريفها هي علاقة تعاقدية بين القطاع العام والخاص، ويمكن أن تكون في أي قطاع اقتصادي، صناعي أو زراعي أو سياحي يهدف إلى الربح (القطاع المشترك)، ويمكن أن تكون بين العام والخاص في مجال البنى التحتية والمرافق العامة، كالمواصلات والكهرباء والمياه وغيرها، وهي المشاريع غير الهادفة إلى الربح. ولكي تنجح التشاركية لابد من رفع قدرات وخبرات الدولة على طرح مشاريع التشاركية طويلة الأمد ومتعددة المخاطر (مستفيدة من تجارب الآخرين)، وعلى دراسة جدواها الاقتصادية بمنهجية تختلف عن دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الربحية كالصناعة والزراعة والسياحة نظراً لتعدد مخاطرها، كما أنه في الحالتين (التشاركية والقطاع المشترك) لابد من رفع كفاءة القطاع الخاص للدخول في هذه المشاريع، وتحسين مناخ الاستثمار.

ص ٤

٢٠٠ مليار ليرة إيراداتنا منذ بداية العام

محافظ دمشق لـ«الاقتصادية»: طموحنا أن نجعل العاصمة أكثر جمالاً وراحة لساكنها وزوارها

في حوار أجرته «الاقتصادية» مع محافظ دمشق المهندس محمد طارق كريشاتي قال: في خطة المحافظة مشاريع خدمية وتنموية عديدة، يتم العمل على تنفيذها وفقاً للأولويات والإمكانيات المتاحة، ومن أمثلتها تجهيز مركز انطلاق الجنوب الجديد، وتأهيل جسر السيد الرئيس بالتعاون مع جامعة دمشق، كما يجري العمل على تأهيل فواصل التمدد لطريق المتحلق الجنوبي من العقدة السادسة حتى الثامنة، إضافة لتجهيز مركز خدمة المواطن في نفق العباسيين وتأهيل ساحة العباسيين ومحيطها وتوسيع مساحة الغطاء النباتي فيها وغيرها الكثير.
وأضاف إن المحافظة نفذت الخطة الخدمية الموضوعة للعام الماضي ٢٠٢٣ كاملة، وهي تعمل الآن على تنفيذ الخطط التي لم تكتمل للأعوام السابقة (٢٠و٢١و٢٢) بالتوازي مع خطة العام الجاري، وهنا سأشير إلى جزء مهم، هو تزفيت الشوارع والطرقات، حيث بعد تصليح المجبل والآليات وضعنا خطة حتى نهاية العام، ونشير إلى أن المحافظة تنفذ الخطة الخدمية الموضوعة من دوائر الخدمات بالتعاون مع المخاتير ولجان الأحياء وأعضاء مجلس المحافظة لتزفيت الطرقات الأكثر ضرراً وحسب الأولوية للنهوض بالواقع الطرقي والخدمي في المدينة وأحيائها، وتكون الأولوية للطرق الرئيسية ثم الفرعية، وقد بلغت أعمال التزفيت منذ بداية الشهر الحالي وحتى تاريخه ١٢ ألف متر مربع.
وبين أن إجمالي الايرادات تجاوز الـ٢٠٠ مليار ليرة منذ بداية العام حتى تاريخه، هناك عدد من العقارات العائدة ملكيتها للمحافظة يتم استثمارها وتوظيف عائداتها في المشاريع الخدمية والتنموية، فمثلاً بلغ مجموع إيرادات الأملاك الخاصة بمديرية شؤون الأملاك منذ بداية العام حتى نهاية الشهر السابع نحو ١٨ مليار ليرة، ويتوقع أن يبلغ نهاية العام نحو ٣٧ ملياراً، كما بلغت إيرادات عوائد الأملاك العامة في المديرية للفترة ذاتها نحو ١٩ ملياراً، ويتوقع أن تبلغ نهاية العام ٢٣ مليار ليرة.

ص ٦-٧

معاون وزير المالية لـ«الاقتصادية»: قريباً.. ستحل الفوترة الإلكترونية مكان الربط

أكد معاون وزير المالية لشؤون السياسات المالية منذر ونوس أنه تم تطبيق الربط الإلكتروني مع الصاغة منذ نحو شهر في الأول من شهر حزيران، كما أن وتيرة العمل معهم مستمرة، وفق المرسوم التشريعي رقم ٣٠ لعام ٢٠٢٣، الذي أتاح ببعض مواده لـلإدارة الضريبية إلزام بعض المكلفين إما على مستوى المهنة أو كمكلف بالربط الإلكتروني مع الإدارة الضريبية، واعتماد رقم العمل الذي ينتج عن الربط الإلكتروني للملتزمين كأساس بعملية التكليف.
كما أنه مع صدور القانون رقم ١٥ لعام ٢٠٢٤ تغيرت طريقة استيفاء رسم الإنفاق الاستهلاكي بالنسبة لمبيع الحلي الذهبية الخالصة ومصنوعاتها، حيث كنا سابقاً نستوفي الرسم عن طريق جمعية الصاغة، في حين اليوم يتم استيفاؤه عند عملية البيع للمستهلك النهائي، ما استدعى تعميق عملية الربط وإلزام كل قطاع الصاغة، حيث شملت المرحلة الأولى إلزام صاغة دمشق، أما بعد صدور القانون فبات الجميع ملزماً، وتم الاتفاق معهم على تحديد نسبة الربح الصافي بـ١٨ بالمئة من قيمة الأجور التي يتقاضونها، أي (الصياغة) بالمفهوم العامي، نقوم بضرب إجمالي الصياغة بـ١٨ بالمئة، ومن ثم إعفاء أرباح بقيمة ٣ ملايين، والباقي يخضع لنظام الشرائح الضريبية، (من ٣ملايين لـ١٠ ملايين نسبة الضريبة ١٠ بالمئة.. وهكذا).

ص ٨-٩

شهادات عليا بالجملة لم يَنتج عنها مصنع أو تحقق الاكتفاء الذاتي في أي ميدان..!

ص ١٠-١١

الدفع الإلكتروني بين الضرورة والتعقيدات وتراجع الاقتصاد

وزيرة سابقة لـ«الاقتصادية»: الحل يكمن برفع قيمة رواتب الموظفين ومن ثم توطينها في البنوك

أوضحت وزيرة الاقتصاد سابقاً الدكتورة لمياء عاصي، أنه مازال الدفع الالكتروني عملية حديثة العهد ومتأخرة كثيراً ربما بعشرات السنين، عما هو سائد في دول العالم، وسط محاولات الحكومة تشجيع الدفع الالكتروني من خلال الفواتير الحكومية، كهرباء، مياه، اتصالات.. وبعض الخدمات الأخرى، أما بالنسبة للمؤسسات سواء مؤسسة المياه أو الكهرباء والاتصالات وكذلك المالية لدفع الضرائب ومؤسسة التأمين وغيرها، فإن تطبيق الدفع الإلكتروني برأي د. عاصي سيكون له تأثير إيجابي جراء تحويل الأموال إلى الحساب البنكي الخاص بالمؤسسة مباشرة دون المرور بعملية جمع الأموال بشكل يدوي في عملية باتت من الماضي، إضافة إلى أن الدفع الإلكتروني يعتبر أحد أهم الأدوات لرفع كفاءة العمل ومحاربة هدر الوقت والمال واختلاس الأموال، كل ذلك مع بقاء نظام الدفع إلكترونياً في سورية يواجه صعوبات وتحديات كبيرة.
تتصدر هذه التحديات كما يعلم الجميع مشاكل البنية التحتية، ولاسيما ما يتعلق بالكهرباء والاتصالات والأمور اللوجستية، إضافة إلى التجهيزات والبرمجيات المتعلقة بالدفع الإلكتروني في ظل العقوبات الغربية، ولاسيما أن استقرار وتوفر الكهرباء بشكل دائم هو التحدي الأساسي، بينما رأت د. عاصي أن ضعف الدخول الشهرية والقدرة الشرائية للمواطنين لها تأثير سلبي في تطبيق الدفع الالكتروني أيضاً، والتقليل من فاعليتها، لذا ما ينبغي فعله اليوم وكما يحصل في الدول الأخرى أن يتم توطين راتب الفرد ببقائه في البنك لتغذية رصيده منه لدفع الفواتير وغير ذلك، لكن ما يحصل حالياً أن المواطن يقوم بتغذية رصيده عندما يريد دفع فاتورة ما، وبالرغم من المزايا الكثيرة التي يقدمها الدفع الإلكتروني أهمها السرعة وتوفير الوقت والجهد، فإن الأولوية القصوى بالنسبة للمواطن هي تحسين دخله الشهري وزيادة قدرته الشرائية برأي عاصي، فمن لا يكفيه راتبه إلا بضعة أيام في الشهر.. كيف له أن يضع رصيداً له في حسابه يمكنه من استخدام الدفع الإلكتروني؟!

ص ٢-٣

تراجع استهلاك الفرد السوري من زيت الزيتون لـ ٣ كيلو غرامات سنوياً

ص ١٤

مدينة المعارض للسيارات تشعل خلافاً حكومياً - حكومياً

ص ١٥

الأسباب الحقيقية للأزمة الاقتصادية والمعيشية في سورية

ص ١٦-١٧

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٤٠/ ١١ آب ـ أغسطس ٢٠٢٤

دفع متقدم في عجلة الاقتصاد ٤٦,١ مليون حساب إلكتروني للتسديد هذا العام

الدفع الإلكتروني بين الضرورة والتعقيدات وتراجع الاقتصاد

وزيرة سابقة لـ«الاقتصادية»: الحل يكمن برفع قيمة رواتب الموظفين ومن ثم توطينها في البنوك

■ بارعة جمعة

تكمن أهميتها بتوثيق التعاملات التجارية والمالية بين الأفراد لدى الجهات الرقابية عبر تسجيلها بأرقام حقيقية على المخدمات الإلكترونية، بما يحقق توثيق هذه المعاملات أكثر من التسليم العادي للعقد، هي الثقافة الإلكترونية في عالم يتجه بخططه المستقبلية لإلغاء الورقيات، وتطبيق الخدمات الإلكترونية في مختلف أنواع الأنشطة الاقتصادية، سعياً منه لإدارة الخدمات بين الحكومة والمواطن، ضمن قاعدة توفير المال بطرق مدروسة قادرة على مواجهة كل التبدلات والتغييرات السياسية والاقتصادية العالمية، بما يحقق التوازن بين الإيرادات والنفقات بذكاء عال يضمن تطبيق نظام الدفع الإلكتروني بوسائل مرنة أيضاً.

إلا أن ما تقدمه المصارف وشركات الدفع الإلكتروني، لم ترقَ لمستوى الدفع الإلكتروني بمفهومة الفعلي، كل ذلك يترافق مع ضحالة ثقافة الدفع الإلكتروني وتعثره، على الرغم من الإعلان الرسمي نهاية حزيران ٢٠٢٤ عن ٤٦,١ مليون حساب إلكتروني للتسديد، بالمقارنة مع مشتركي الخلوي فقط (١٦ مليون) حساب وباقي مشتركي الكهرباء وغيرها نجد أن الرقم قليل، بينما بقي عدد الحسابات الإلكترونية المفتوحة للتجار ١٠٨٦٣ حساباً، إلى جانب صعوبات جمّة تواجه قطاع الأعمال اليوم، المعني الأول بتطبيقه وتعميم ثقافته ضمن هذا الاتجاه، يجعل من زمن وتكلفة سحب ونقل وعد وكشف تزوير وتخزين الأوراق تحدياً كبيراً له، بسبب التضخم الكبير في سنوات الحرب مع نقص عدد المنافذ التقليدية المتاحة (فروع، مكاتب، معتمدين) للسحب والإيداع والتحويل، عدا كون الإحصاءات الرسمية غير متوافرة منذ سنوات، وبالتالي تعثر الدفع الإلكتروني والشمول المالي نتيجة نقص القدرة الشرائية.

شبكة مالية

تعنى منظومة الدفع الإلكتروني بدراسة العناصر المحيطة في عملية حساب نفقات الخدمة، كعنصر الزمن والجغرافيا في الخطة المالية، كما تهدف إلى إيجاد التوازن النقدي، بين التمويل الضريبي، والإنفاق العام، ومن ثم تقديم الخدمة، أي بمنزلة البوصلة المالية في السير نحو تطبيق الحوكمة الإلكترونية في البلاد، حيث سينتهي نظام الأرشيف الورقي البسيط القائم على ترقيم وتسلسل المعاملات الورقية ضمن الدائرة، إلا أنه بالرغم من ذلك، ما زال مبدأ العمل به يلقى ممانعة وتحديات فرضتها الظروف والواقع من جهة، ومدى تقبل المجتمع لهذه الثقافة الجديدة من جهة أخرى.

اتجاه حكومي جديد يلبي حاجة طرف على حساب طرف آخر، معادلة أجمعت أغلبية المتابعين للشأن النقدي والتقني والاقتصادي على عدم توازنها، في وقت ما زال قطاع الأعمال متخوفاً من المضي به، تحت وطأة الضغوط والنفقات التي تلاحقه بطرق غير واضحة، ولا يمكن التعامل معها بشفافية مطلقة من قبل الأطراف المعنية بهذه العملية، فعملية الدفع الإلكتروني أمر في غاية الأهمية والحساسية، في وقت لم تنتظر دول العالم التحاقنا بركب هذا الاتجاه بل سبقتنا إليه وفق رؤية عضو غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق، كما أنها خرجت من مفهوم الاحتفاظ بالنقد بواسطة الكاش، واستبداله بعمليات الدفع بجميع أنواعها، بدءاً بأبسط الأنواع وانتهاء بأعقدها.

مسألة معقدة

إلا أنه كما في كل اتجاه جديد، تبرز التعقيدات بداية كنوع من المواجهة للعثور على الحلول المناسبة بالإقبال على التعامل بصيغة الدفع الالكتروني.

رفض متعمد

البعض يلجأ لمقاومة التغيير، إيماناً منه بأن الواقع السوري لا يحتمل هذه الأعباء الإضافية، والأسباب كثيرة، أورد الحلاق أهمها والتي تأتي نتيجة وجود تهرب ضريبي وجهات لا تزال ترفض ثقافة الدفع وتعمل ضمن اقتصاد الظل، هذه الأطراف لا تقبل صيغة الحوالة المصرفية، لنجد أن هذه التشابكات تشكل إعاقة بمجملها، آخذاً من فكرة توطين الرواتب التي يعدها البعض حلاً اليوم بوصفها كتلة كبيرة من أموال الموظفين، ممن ما زالوا يرفضون تحويل رواتبهم للمصارف ومن ثم سحبها، كل ذلك يأتي ضمن العوائق، إلى جانب استمرار قطاع الأعمال حتى يومنا هذا بتسديد الرسوم الجمركية والمالية بواسطة «الكاش» لتحقيق التوازن، هنا يعود الحلاق مطالباً بضرورة التشجيع على تنفيذ الدفع الالكتروني لجعل الحكومة قادرة على تطبيق هذا الأمر على الأنشطة كافة كما في دول الخارج، ما يؤكد أن ثقافة الدفع الإلكتروني هي علاقة تمارس من قبل الحكومة وقطاع الأعمال وكل المعنيين، كما أن الأمر إيجابي لقطاع الأعمال.

ثقافة ليست جديدة على الاقتصاد العالمي، لكون الأمر يتعلق بإتاحة وسائل استخدامها وآلية تحويل الأموال إلى جانب المرونة، التي بدورها تعزز هذه الثقافة برأي عضو غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق، عازياً بطء العمل به لتوسع مساحة اقتصاد الظل، مع وجود جهات فعاليات اقتصادية منظمة تتعامل مع أفراد لا يقبلون الدفع الإلكتروني ويطالبون بالكاش الفوري، كأي عامل يقدم خدمة لمعمل فرضاً، وبالتالي سنجد أن النفقات كافة ستتم بالظل ولن تسجل بالقاتورة، عدا غياب الملاءة المالية لدى الناس، وصعوبة تطبيق مبدأ الإقراض كما في الخارج، لانعكاسه على الفرد بإغراقه بالفوائد، وبالتالي انهيار الاقتصاد، نعم هي علاقة صعبة برأي الحلاق وتحتاج إلى توزيع الأجهزة في كل نقاط البيع في سورية لتعزيز الثقافة أكثر لدى الفئات الأخرى.

تعارض السياسات

اعتماد مبدأ القياس لأي تجربة من الطرق الأكثر تحوطاً للمخاطر، لما تحمله تجربة الدفع الإلكتروني من الأخطار التي تواجه منظومة العمل بها، كالخلل الحاصل في سلسلة الإمداد والتوريد المحلية، ولاسيما بعد اعتماد الحكومة على تأمين المنتج عبر استيراده بعد أن كانت عملية تصنيعه محلية سابقاً حسب رؤية رئيس مجلس إدارة الجمعية السورية للشحن والإمداد الوطني وعضو مجلس إدارة اتحاد المصدرين والمستوردين العرب محمد رياض الصيرفي، الذي بين في حديثه لـ«الاقتصادية» تحميل الحكومة عبئاً مضاعفاً في مراحل لاحقة، في محاولة إعادة اللحاق بالخطط المالية الطويلة المدى، فبات واضحاً في الوقت الحالي، أنه لا مجال لوضع أي خطة على مدى عشر السنين القادمة، دون تفعيل المنظومة المالية في تحصيل الضرائب بشكل فعال.

هنا يبرز عامل الشفافية، الذي بات من الصعب تحقيقها دون إيجاد مناخ صحيح، لكون المناخ الحالي غير قادر على استيعاب آلية الدفع الإلكتروني، متسائلاً بالوقت ذاته.. هل بإمكان التاجر قبض ثمن بضائعه بالدفع الالكتروني ومن ثم دفع محصلة بيعه ثمن مستورداته بالدفع الالكتروني للبنوك؟ الأمر الذي يتعارض مع سياسة المصرف المركزي، هنا تبرز لدى الصيرفي حقيقة الحاجة للدفع الإلكتروني، شرط تمهيد وتعبيد الطريق إليه، بدءاً من تطوير المنظومة والمناخ لضرورتها الملحة في تدعيم سياسة الدفع والربط الالكتروني.

اتجاه حديث العهد

مع تطور النظام الاقتصادي العالمي ونمو التجارة الإلكترونية ولتلبية الحاجة إلى تسديد المدفوعات في تلك التجارة، نشأ الدفع الإلكتروني كطريقة لتسديد مستحقات المعاملات التجارية الإلكترونية، وبالرغم من أن طرق الدفع كانت تتم عن طريق التقاص بين الحسابات البنكية في البنوك المختلفة عن طريق المحول الوطني، تلاشى الدفع النقدي (الكاش) في كثير من الدول وبات هو الاستثناء والتعامل به أصبح في أضيق الحدود، في وقت ما زال يعد فيه الاقتصاد السوري اقتصاداً نقدياً بأكثر تعاملاته وفق قراءة وزيرة الاقتصاد سابقاً الدكتورة لمياء عاصي لهذا الاتجاه، بالمقابل، مازال الدفع الالكتروني عملية حديثة العهد ومتأخرة كثيراً ربما بعشرات السنين، عما هو سائد في دول العالم، وسط محاولات الحكومة تشجيع الدفع الالكتروني من خلال الفواتير الحكومية، كهرباء، مياه، اتصالات.. وبعض الخدمات الأخرى، أما بالنسبة للمؤسسات سواء مؤسسة المياه أو الكهرباء والاتصالات وكذلك المالية لدفع الضرائب ومؤسسة التأمين وغيرها، فإن تطبيق الدفع الإلكتروني برأي د. عاصي سيكون له تأثير إيجابي جراء تحويل الأموال إلى الحساب البنكي الخاص بالمؤسسة مباشرة دون المرور بعملية جمع الأموال بشكل يدوي في عملية باتت من الماضي، إضافة إلى أن الدفع الإلكتروني يعتبر أحد أهم الأدوات لرفع كفاءة العمل ومحاربة هدر الوقت والمال واختلاس الأموال، كل ذلك مع بقاء نظام الدفع الكتروني في سورية يواجه صعوبات وتحديات كبيرة.

تتصدر هذه التحديات كما يعلم الجميع مشاكل البنية التحتية، ولاسيما ما يتعلق بالكهرباء والاتصالات والأمور اللوجستية، إضافة إلى التجهيزات والبرمجيات المتعلقة بالدفع الإلكتروني في ظل العقوبات الغربية، ولاسيما أن استقرار وتوفر الكهرباء بشكل دائم هو التحدي الأساسي، بينما رأت د. عاصي أن ضعف الدخول الشهرية والقدرة الشرائية للمواطنين لها تأثير سلبي على تطبيق الدفع الالكتروني أيضاً، وتقلل من فاعليتها، لذا ما ينبغي فعله اليوم وكما يحصل في الدول الأخرى أن يتم توطين راتب الفرد ببقائه في البنك لتغذية رصيده منه لدفع الفواتير وغير ذلك، لكن ما يحصل حالياً أن المواطن يقوم بتغذية رصيده عندما يريد دفع فاتورة ما، وبالرغم من المزايا الكثيرة التي يقدمها الدفع الالكتروني أهمها السرعة وتوفير الوقت والجهد، فإن الأولوية القصوى بالنسبة للمواطن هي تحسين دخله الشهري وزيادة قدرته الشرائية برأي عاصي، فمن لا يكفيه راتبه إلا بضعة أيام في الشهر.. كيف له أن يضع رصيداً له في حسابه يمكنه من استخدام الدفع الإلكتروني؟!

> الصيرفي: لا يمكن وضع أي خطة على مدى السنين العشر القادمة، دون تفعيل المنظومة المالية في تحصيل الضرائب بشكل فعال

قيود رسمية

غياب المؤسسات المالية عن بعض المدن أو الأحياء دفعها لتطبيق عمولات باهظة، حيث بلغت عمولة التحويل «الدنيا» بشركات الحوالات كما يلي: ١ بالمئة عمولة لا تفيد إلا من يحول أكثر من ١ مليون خارج المناطق الشرقية، أما في المناطق الشرقية فلن يحلم بأقل من ١,٥ بالمئة، غموض بعض القرارات، بمثل هذه الإجراءات وغيرها الكثير باتت قيود السحب النقدي الموضوعة من قبل البنك المركزي، تجعل التجار والمنتجين يفضلون التعاملات النقدية (الكاش) وفق حديث د. عاصي لـ«الاقتصادية»، لكونها أداة تساعدهم على عدم الإفصاح عن مبيعاتهم، كما أنها تمكنهم من الاحتفاظ بها بشكل نقدي لديهم ومن ثم استخدامها حسب احتياجاتهم، دون الاضطرار لزيارة البنك مرات عديدة والخضوع لضوابط وسقوف السحب اليومي من البنوك.

وأمام تأكيد الكثير من الخبراء والاقتصاديين أن الدفع الإلكتروني ضرورة قصوى للشمول المالي، ترى د.عاصي أن مستوى الشمول المالي مازال ضعيفاً في القطر، أي إن الوصول إلى المنافذ والخدمات البنكية ليست متوافرة في كل المناطق والقرى والوحدات الإدارية بالمستوى ذاته، لذا علينا التحول إلى الدفع الالكتروني بشكل تدريجي مع مراعاة ظروف كل منطقة، ولاسيما أن الحكومة مستمرة بتشجيع الدفع الإلكتروني وإزالة المعوقات التي تعترضه، وخاصة ما يتعلق بعمليات الربط بين البنوك العامة والخاصة وزيادة منافذ الوصول إلى الخدمات البنكية التي يمكن للمواطن من خلالها من تغذية الرصيد أو سحب الأموال الموجودة بالرصيد، الذي بدوره سيساعد في انتشار هذه الثقافة ويساهم بتوثيق عمليات مبيعات التجزئة، عبر النظام الالكتروني، ما سينعكس حتماً على زيادة التحصيل الضريبي، نتيجة تقدير الضرائب بشكل واقعي وصولاً إلى مكافحة التهرب الضريبي بكل أنواعه.

وفي دعوة منها لتطوير آلية العمل، قدمت الدكتورة لمياء عاصي رؤيتها الخاصة في تطبيق الدفع الإلكتروني، داعيةً المؤسسات المملوكة للدولة مثل «السورية للتجارة» والتي من المفترض أن تقدم فروعها أسعاراً منافسة للمواطنين، وبالتالي يمكنها تطبيق الدفع الإلكتروني مقابل حسومات خاصة على الأقل في البداية وبشكل تدريجي، من مبدأ أنه وإن تأخرنا بتطبيق الدفع الإلكتروني، فلا بد من التأكيد أن العمل بهذا النظام على نطاق واسع سينعكس إيجابياً على رفع كفاءة الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية كلها في القطر، وكل ما يخص المواطنين أو الدولة، لكنه بحاجة إلى نظام تحويل وتقاص كفؤ وسريع وربط بين البنوك العاملة خاصة وعامة.

الاقتصادية AL-IQTISADIYA

90 %

من المستهدفين من العملية غير قادرين على تطبيق هذا الأسلوب

ضمن بيئات وظروف غير مستقرة، كالتي نعيشها اليوم في سورية، ما يجعل من الدفع الإلكتروني مسألة معقدة برأي الحلاق، نتيجة ظروف المجتمع التي جعلت من مبدأ الدفع عبر الدخل وبواسطة البنوك والتسديد عبر المصرف بشكل أو آخر يتطلب فائضاً من الكتلة النقدية، بما يضمن توزيعها لجميع الأطراف، مع ضرورة التزام كل حلقات البيع واستعداداها للتعامل بمبدأ الدفع الالكتروني، وهو الأمر الذي بتنا نفتقده اليوم لدى الكثير من الجهات.

فالواقع يقول إن٩٠ بالمئة من المستهدفين من العملية غير قادرين على تطبيق هذا الأسلوب حسب تأكيدات الحلاق، وذلك لصعوبة العمل بطريقة الدفع الإلكتروني والتسديد اللاحق بصيغة قرض على الشخص كما هو حال الدول الأخرى، عدا كون المصارف غير قادرة على تحمل ذلك خوفاً من وقوعها بالعجز، وباعتبار أن هذه الأموال هي بمنزلة ودائع لديها ومن الواجب حمايتها لكونها استثماراً من قبل قطاع المصارف، لذا يؤكد الحلاق مجدداً بأن العملية تحتاج الكثير من المرونة وكتلاً نقدية فائضة، داعياً جميع الفعاليات التي يتم إثبات ارتفاع دخلها كالمطاعم مثلاً، بكل مستوياتها (نجمتان فما فوق)

التشاركية والقطاع المشترك

لماذا لا يصدر قانون عام للقطاع المشترك يوحّد أسس التعاقد بين العام والخاص في المشاريع الربحية؟

■ الدكتور نبيل سكر

كنت قد كتبت حول الموضوع أعلاه مرات عدة في جريدة الوطن (تواريخ ١٥، ١٦، ٢١ و٢٢ شباط ٢٠١٧ و٥ تشرين الأول ٢٠١٧)، ولكن يبدو أن الرسالة لم تصل بعد إلى العديد من أصحاب القرار والاقتصاديين ورجال الأعمال، كما تبيّن في الاجتماع الطويل الذي تم عقده بتاريخ ٣٠ أيار، في مبنى هيئة الاستثمار بحضور الأكارم أعلاه لدراسة السياسات التجارية والنقدية والمالية في البلد وسبل تحسينها.

بيّن العديد من الحضور عدم إقامة أي مشروع تشاركي بين العام والخاص في ظل قانون التشاركية رقم ٥ الصادر في عام ٢٠١٦ أي قبل ٨ سنوات، ولكن التفسيرات التي ذكرت لم تكن صائبة في اعتقادي، كما لم تكن صائبة الآراء كافة التي صدرت عن بعض أساتذة الاقتصاد عن التشاركية بعد الاجتماع. لذلك أردت هنا إعادة توضيح ما قلته سابقاً عن التشاركية والقطاع المشترك والفرق بينهما في مقالاتي المشار إليها أعلاه.

لماذا التشاركية ولماذا قانون للتشاركية؟ وهل التشاركية خصخصة؟

التشاركية أصبحت كلمة شعبية للكثيرين، وكل يفسرها على هواه، حتى أن بعضهم اعتبرها مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي الفكري في سورية، أي مرحلة تتلو مرحلة اقتصاد السوق الاجتماعي. لكن الصحيح أن التشاركية وفي تعريفها هي علاقة تعاقدية بين القطاع العام والخاص، ويمكن أن تكون في أي قطاع اقتصادي، صناعي أو زراعي أو سياحي يهدف إلى الربح (القطاع المشترك)، ويمكن أن تكون بين العام والخاص في مجال البنى التحتية والمرافق العامة، كالمواصلات والكهرباء والمياه وغيرها، وهي المشاريع غير الهادفة إلى الربح.

وبينما لا حاجة لقانون ينظم هذه العلاقة في المشاريع الهادفة إلى الربح، هناك حاجة لقانون ينظم هذه العلاقة في مشاريع المرافق العامة التي هي بين طرف يسعى إلى الربح (القطاع الخاص)، ما كان ليدخل هذه المشاريع غير الربحية وعالية المخاطر، وطرف آخر يهدف إلى ضمان المصلحة العامة (الدولة)، وقد اتجه هذا الطرف لمشاركة القطاع الخاص لتخفيف العبء عنه وللاستفادة من خبرات وقدرات القطاع الخاص الإدارية والمالية. ويتحمل المستثمر الخاص في هذه المشاريع جميع التكاليف اللازمة للمشروع، كما يتحمل عبء أي قروض يحتاج إليها لتنفيذ مشروعه. وقد أصدرت كل من مصر وتونس ولبنان وغيرها من الدول مثل هذه القوانين في مشاريع المرافق العامة التشاركية، أما في سورية فقد جرى إعداد مسودة لقانون على هذا المنوال في عام ٢٠١٥ تم رفعه إلى السلطات العليا، ولكن حين عاد جرى تشويهه من المستشارين الفوقيين والعقائديين. فجاءت المسودة الجديدة لتشمل المشاريع التشاركية في القطاعات الاقتصادية كافة، ربحية وغير ربحية، فيما عدا مشاريع النفط والغاز. وقد تضمن القانون متطلبات موحدة من المستثمرين، متطلبات ضرورية بالنسبة لمشاريع البنى التحتية والمرافق العامة، ولكنها غير ضرورية ولا يمكن قبولها من القطاع الخاص في المشاريع الربحية.

وقد انهالت المشاريع المرشحة للتشاركية من مؤسسات الدولة كافة، وكانت في معظمها مشاريع متعثرة، ظناً منها أن التشارك مع القطاع الخاص سينقذها من تعثرها، وكأن القطاع الخاص هو المنقذ من الضلال.

ولا بد أن نذكر المستشارين العقائديين أعلاه أن التشاركية ليست خصخصة، لأن المرافق العامة المشمولة بالتشاركية تعود إلى الحكومة في نهاية العقد الذي قد يمتد إلى ٢٠-٣٠ سنة، ولكن في اعتقادي أنه حتى إذا كانت خصخصة فما العيب في ذلك ما دمنا قد فتحنا الباب للقطاع الخاص منذ ٣٠ سنة، ووسعنا هذا الباب حين اعتمدنا مبدأ اقتصاد السوق الاجتماعي في عام ٢٠٠٥. وأصبح القطاع الخاص قبل الأزمة يسهم بحوالي ٧٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

حاجة ماسة للتشاركية في مرحلة إعادة الإعمار ولقانون جديد لها يشمل فقط مشاريع البنى التحتية والمرافق العامة

هذه هي التشاركية فما القطاع المشترك؟

القطاع المشترك هو كذلك علاقة تعاقدية بين القطاع العام والخاص، تشمل الملكية وتنفيذ وإدارة مشاريع صناعية وسياحية وزراعية وغيرها بهدف الربح لكلا الطرفين، وقد دخل القطاع المشترك إلى سورية في منتصف الثمانينيات، ليشمل قطاع الزراعة في ظل القانون رقم ١٠ لعام ١٩٨٦، ثم صدرت قوانين منفردة خاصة للقطاع المشترك تشمل السياحة والصناعة بأشكال مختلفة، من دون منطق في الاختلاف في التعاقد وفي الحوافز الممنوحة في كل حالة. وعادة ما لا يتوجب إصدار قوانين لتحديد العلاقة التشاركية في المشاريع الهادفة إلى الربح، ولكن في الحال السورية صدرت مثل هذه القوانين لخضوع القطاع العام لأنظمة معينة في سورية، وخضوع القطاع الخاص لقوانين مختلفة، فاختلفت مكونات وحوافز هذه القوانين الصادرة من دون منطق في الاختلاف.

لذلك أعتقد أنه من الضروري إصدار قانون عام للقطاع المشترك يوحّد أسس التعاقد بين العام والخاص في المشاريع الربحية ليشمل كافة القطاعات الاقتصادية وضمن القطاع الاقتصادي الواحد، حتى لا يكون التعاقد على قياس مستثمر دون الآخر.

وأخيراً، لا بد من التأكيد أننا بحاجة ماسة للتشاركية في مرحلة إعادة الإعمار، وبحاجة لقانون جديد لها يشمل فقط مشاريع البنى التحتية والمرافق العامة، وبحاجة لقانون آخر يشمل المشاريع الربحية بين العام والخاص تحت مسمى «قانون القطاع المشترك».

ولكي تنجح التشاركية لابد من رفع قدرات وخبرات الدولة على طرح مشاريع التشاركية طويلة الأمد ومتعددة المخاطر (مستفيدة من تجارب الآخرين)، وعلى دراسة جدواها الاقتصادية بمنهجية تختلف عن دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الربحية كالصناعة والزراعة والسياحة نظراً لتعدد مخاطرها، كما أنه في الحالتين (التشاركية والقطاع المشترك) لابد من رفع كفاءة القطاع الخاص للدخول في هذه المشاريع، وتحسين مناخ الاستثمار، بما فيه تقليص تكلفة الإنتاج وتكلفة الأعمال، وتحسين القضاء حتى يتشجع القطاع الخاص لدخول هذه المشاريع. كما أنه من الضروري رفع كفاءة القطاع المصرفي وإدخال أدوات التمويل طويل الأجل إليه، والتي من دونها لن يستطيع القطاع الخاص وحده تمويل هذه المشاريع.

الاقتصادية AL-IQTISSADIYA
تصدر عن الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع
المنطقة الحرة ـ دمشق
www.iqtissadiya.com
Email: info@iqtissadiya.com

رئيس التحرير: وضاح عبد ربه
المشرف العام: عبد الفتاح العوض
مدير التحرير: هني الحمدان
المدير الفني: لارا عبد الكريم توما
المدير المسؤول: نبيل زريق

تصدر عن الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع
المنطقة الحرة ـ دمشق
هاتف: ٠١١-٣٠٦٥/٢١٣٧٤٠٠
فاكس: ٠١١-٢١٣٩٩٢٨

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٤٠/ ١١ آب ـ أغسطس ٢٠٢٤

٢٠٠ مليار ليرة إيراداتنا منذ بداية العام

«الاقتصادية» في حوار صريح جداً

محافظ دمشق: طموحنا أن نجعل العاصمة أكثر جمالاً وراحة لساكنها وزوارها

طرح حدائق للاستثمار كمرائب تحت الأرض من دون المسّ بالمساحات الخضراء

■ شادية إسبر

العاصمة دمشق، وجه حضاري يجمع التراث بالحداثة في الشكل العام والتفاصيل، فوجهها العمراني والمجتمعي مطعّم بتاريخ اقتصادي حافل تجارةً وصناعة، هي أيقونة المدن السورية ووجهة الزائرين من خارج البلاد والمواطنين من المحافظات، من هنا يأتي حجم تحمّل مسؤوليتها، حيث العمل الجبار واقع ملموس.

مشاريع منجزة وأخرى قائمة وثالثة قيد الدراسة، عمرانية وخدمية وتنظيمية، تعمل عليها محافظة دمشق وترتبها وفق الأولوية والإمكانيات، فمن عقدة المواساة المنجزة أواخر نيسان إلى عقدة المجتهد – باب مصلى المرتقب البدء بها أواخر العام، تتم حلحلة عقدة الازدحام والبنية التحتية المزمنة، إضافة إلى مقترح نقل سوق الهال من الزبلطاني إلى القرب من جسر بغداد، مع طرح حدائق للاستثمار كمرائب تحت الأرض، من دون المسّ بالمساحات الخضراء، يضاف إلى ذلك تجهيز مركز انطلاق الجنوب الجديد، وتأهيل منطقة جسر الرئيس، وتنفيذ خطة التزفيت الموضوعة، وخاصة بعد إصلاح المجبل والآليات، حيث بلغت أعمال التزفيت منذ بداية آب الجاري أكثر من ١٢ ألف متر مربع، كل هذا يُدار بعقلية إدارة منفتحة متخلفة، تحد الحلول وتبني الإستراتيجيات بعيداً عن النمطية، محققة زيادة كبيرة بالإيرادات، تجاوزت ٢٠٠ مليار منذ بداية العام لتاريخه، ما يصب بمصلحة الخدمات والمشاريع.

حوار موسّع أجرته «الاقتصادية» مع محافظ دمشق المهندس محمد طارق كريشاتي الذي قدّم إجابات واضحة لمواضيع كثيرة، وهو المتابع لكل صغيرة وكبيرة، يسير تواثباً بخطوات إجرائية وإسعافية مع مشاريع تنظيمية تنموية بنيوية تليق بالعاصمة الأعرق.

مشروعات بنى تحتية

■ بداية ما المشاريع القائمة في محافظة دمشق؟ وما القادم؟

في خطة المحافظة مشاريع خدمية وتنموية عديدة، يتم العمل على تنفيذها وفقاً للأولويات والإمكانيات المتاحة، ومن أمثلتها تجهيز مركز انطلاق الجنوب الجديد، وتأهيل جسر السيد الرئيس بالتعاون مع جامعة دمشق، كما يجري العمل على تأهيل فواصل التمدد لطريق المتحلق الجنوبي من العقدة السادسة حتى الثامنة، إضافة لتجهيز مركز خدمة المواطن في نفق العباسيين وتأهيل ساحة العباسيين ومحيطها وتوسيع مساحة الغطاء النباتي فيها وغيرها الكثير.

المحافظة نفذت الخطة الخدمية الموضوع للعام الماضي ٢٠٢٣ كاملة، وهي تعمل الآن على تنفيذ الخطط التي لم تكتمل للأعوام السابقة (٢٠و٢١و٢٢) بالتوازي مع خطة العام الجاري، وهنا سأشير إلى جزء مهم، هو تزفيت الشوارع والطرقات، حيث بعد تصليح المجبل والآليات وضعنا خطة حتى نهاية العام، ونشير إلى أن المحافظة تنفذ الخطة الخدمية الموضوعة من دوائر الخدمات بالتعاون مع المخاتير ولجان الأحياء وأعضاء مجلس المحافظة لتزفيت الطرقات الأكثر ضرراً وحسب الأولوية للنهوض بالواقع الطرقي والخدمي في المدينة وأحيائها، وتكون الأولوية للطرق الرئيسية ثم الفرعية، وقد بلغت أعمال التزفيت منذ بداية الشهر الحالي وحتى تاريخه ١٢ ألف متر مربع.

نحو ٦ دقائق بعد إنجازه

■ مشروع نفق المجتهد باب مصلى.. أين وصل؟ وما أهميته؟

■■ تعاني دمشق من الازدحام المروري الخانق وخاصة في أوقات الذروة، لذلك عمدت المحافظة إلى وضع خطة لتنفيذ المحور الوسطي الذي يتم من خلاله جذب الغزارات المرورية من مركز المدينة باتجاه المحيط، العمل على هذا المحور بدأ منذ سنوات، وتوقفت الأعمال خلال الحرب الإرهابية على سورية، وبعد استقرار الوضع بادرت المحافظة بالعودة لتنفيذ العقد المرورية، وقد أنجزنا عقدة المواساة نهاية نيسان الماضي بفترة قياسية، وخلال فترة تنفيذها تمت دراسة العقدة الأضخم وهي عقدة المجتهد – باب مصلى، نظراً لأهمية المنطقة كهدف حيوي، حيث يقع مشفى المجتهد وهو عصب للخدمات الطبية والإسعافية لدمشق ومحيطها، هذا المشروع شارف على الانتهاء من الدراسات التي تقوم بها جامعة دمشق، وسيبدأ تنفيذه قريباً، وعند اكتماله، سيكون بإمكان السيارات العبور من دوار مشفى الشامي حتى ساحة حسن الخراط (أول طريق المطار) بنحو ٦ دقائق، ما ينعكس إيجاباً على سهولة وسرعة الحركة، ويحقق وفراً مهماً في الوقت والوقود إضافة لراحة المواطنين.

■ متى يبدأ العمل فيه والمدة المتوقعة للإنجاز؟

■■ هناك أهمية أخرى يجب لفت الانتباه إليها، سيحققها مشروع عقدة المجتهد – باب مصلى، تتمثل بتحديث البنى التحتية للمنطقة الجنوبية من دمشق، حيث أظهرت مراجعة المخططات والأعمال أن أغلب البنى التحتية نُفذت منذ أكثر من ٤٠ عاماً، ولم يتم تحديثها إلى تاريخه، وفي هذا الجانب شاركت الجهات الخدمية بدراسة تحديثها، وسيتم تنفيذها بالتزامن مع تنفيذ النفق الذي من المتوقع البدء فيه نهاية العام الجاري ٢٠٢٤، ولمدة سنة ونصف السنة، كخطة لاكتمال تنفيذ المشروع ووضعه بالخدمة.

دراسات لسوق هال عصري

■ جانب آخر يتعلق بالازدحام، ماذا في تفاصيل نقل سوق الهال من الزبلطاني إلى خارج دمشق؟

■■ منذ عامين تم إجراء عدة جولات ميدانية على سوق الهال، وتبين وجود ازدحام كبير داخل السوق نتيجة بعض الإشغالات التي تعوق الحركة المرورية، وتم التوجيه بإزالتها، وتنظيم عملية دخول وخروج السيارات ما ساهم في تنظيم الحركة المرورية نوعاً ما، وصدرت عدة قرارات وتعليمات بهذا الخصوص.

هناك مقترح يتم العمل عليه لحل مشكلة أسواق الهال داخل المدن نهائياً، لما تسببه من ازدحام مروري كبير، وتلوث بيئي، وضجيج.. وغيره من مشكلات للقاطنين في المناطق القريبة، ومن الخيارات المطروحة تأمين منطقة تُراعى فيها سهولة حركة السيارات الكبيرة المحملة بالخضار والفواكه القادمة من المحافظات، وقمنا بدراسة الموضوع بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية، وتم تخصيص المحافظة بأرض مساحتها ١٠٠٠ دونم من أراضي أملاك الدولة؛ لإحداث سوق هال جديد بمواصفات فنية وتخديمية أعلى ومخصص لتجارة الجملة، والأرض المقترحة تقع بالقرب من جسر بغداد، وعلى مفترق طرق رئيسية مهمة.

استثمارات تحت الأرض

■ بموضوع طرح الحدائق العامة للاستثمار، ما الذي تعمل عليه المحافظة بهذا الشأن؟

■■ الحديث هنا أيضاً كأحد الحلول لمشكلة الازدحام المروري التي من أسبابها عدم توافر مرائب للسيارات، وخاصة في المناطق التجارية ضمن مركز المدينة، ولمعالجة المشكلة بدأت المحافظة تنفيذ مواقف طرقية مأجورة ساهمت بتأمين مواقف متاحة نتيجة عدم وقوف السيارات لفترات طويلة، كما عملت على إعداد دراسات للاستفادة من تنفيذ مرائب طابقية للسيارات تحت الحدائق العامة، بشرط الحفاظ على أرض الحديقة والمساحات الخضراء وعودتها بحلة أفضل، ونظراً لارتفاع التكلفة المالية لتنفيذ هذه المرائب وبأعماق كبيرة، تم دعم المشروع بإمكانية استثمار طابقين تحت الحديقة، كفعاليات تجارية وخدمية، وطابقين عبارة عن مرآب للسيارات، والبداية ستكون طرح حديقة الطلائع بالبرامكة، بعدها طرح جزء من كراج الصوفانية، ونؤكد أنه لا توجد حالياً أي دراسة لإنشاء مرائب طابقية تحت حديقتي الجاحظ أو السبكي، ونشدد على أنه عند القيام بأي مشروع جديد يكون من أولوياتنا الاهتمام بالمساحات الخضراء، ومشروع نفق المواساة مثال واضح، وحالياً يتم تحويل الهيكل البيتوني بساحة العباسيين إلى مسطح أخضر إضافة لزراعة محيطها.

أكثر من ٢٠٠ مليار إيرادات

■ ماذا عن الإيرادات، وكيف تعمل المحافظة على استثمار مباني أملاك الدولة التابعة لها؟

■■ إجمالي الإيرادات تجاوزت الـ٢٠٠ مليار ليرة منذ بداية العام حتى تاريخه، هناك عدد من العقارات العائدة ملكيتها للمحافظة يتم استثمارها وتوظيف عائداتها في المشاريع الخدمية والتنموية، فمثلاً بلغ مجموع إيرادات الأملاك الخاصة بمديرية شؤون الأملاك منذ بداية العام حتى نهاية الشهر السابع نحو ١٨ مليار ليرة، ويتوقع أن يبلغ نهاية العام نحو ٣٧ ملياراً، كما بلغت إيرادات عوائد الأملاك العامة في المديرية للفترة ذاتها نحو ١٩ ملياراً، ويتوقع أن يبلغ نهاية العام ٢٣ مليار ليرة.

ماروتا سيتي ببنى تحتية مكتملة قريباً

■ بالانتقال إلى مشروعي ماروتا سيتي وباسيليا سيتي، أين وصلت الأعمال المنفذة؟

■■ بعد مشروع ماروتا سيتي حيوياً وتجربة رائدة ونموذجاً لمشاريع التطوير العمراني والسكني، وقد شهد حركة إنشائية نشطة خلال العامين الماضيين في بناء الأبراج وحفر المقاسم وزيادة عدد طلبات الترخيص وأذونات الصب.. إلخ.

هذا كله يتم بالتوازي مع تنفيذ خدمات البنى التحتية في مشروع ماروتا سيتي وفق أعلى المعايير، وتجاوزت نسبة الإنجاز ٦٠ بالمئة لمعظم الأعمال المدنية، ولم يتبق سوى الكهربائية والميكانيكية، ويتوقع الانتهاء منها نهاية تشرين الأول.

■ وبخصوص أبنية السكن البديل؟

■■ بالنسبة لمشروع السكن البديل، فإن جميع المقاسم تحقق أفضل المعايير العمرانية، وينقسم المشروع إلى مرحلتين، الأولى تشمل المستحقين للسكن في المنطقة التنظيمية الأولى (ماروتا سيتي) وتشمل ٤٨ مقسماً، جرى التعاقد على تنفيذ ٢٧ من المرحلة الأولى، وتخصيص ٦ مقاسم، ويوجد مقسمان في طور الإعلان عن التخصيص، ونسب الإنجاز متفاوتة وفق تاريخ التعاقد، كما يوجد مقسمان في المرحلة الأخيرة من أعمال الهيكل.

بينما المرحلة الثانية تشمل المستحقين للسكن البديل في باسيليا سيتي، وتضم ٢٣٠ مقسماً جرى تطوير تجربة المحافظة في تنفيذ المرحلة الأولى من خلال التعاقد لتنفيذ مقاسم السكن البديل مقابل أجر عيني (مقاسم للمحافظة معدة للبناء)، تُقدم للمقاول بما يتناسب مع تقدم التنفيذ على أن تحصّل قيم التنفيذ لاحقاً من المستحقين، ما سيخفض من أعباء التمويل على المستحقين، ويسهل حصولهم على القروض لسداد قيم التنفيذ من المصارف.

كما جرى تقسيم منطقة باسيليا سيتي إلى قطاعات، على أن يتم العمل فيها تباعاً من دون اللجوء إلى الإخلاء بشكل كامل، ما يخفض العبء على المواطنين وعلى المحافظة أيضاً بتسديد بدلات الإيجار، وتم التعاقد على تنفيذ أول قطاع، وتبلغ مساحته ٣٢٤ دونماً (الجزء الشمالي الغربي من باسيليا)، حيث تم مؤخراً تسليم مقسمين للسكن البديل للمقاول، كما تم تسديد بدلات الإيجار للمستحقين.

النقل.. من الإسعاف إلى الإستراتيجيا

■ الجانب الخدمي يمس حياة المواطن اليومية، كيف تعملون على حل مشكلات النقل؟

■■ ضمن خطة ضبط عمل منظومة النقل بشكل فعلي وجدي، أطلق مشروع تركيب أجهزة التتبع الإلكترونية (GPS) على وسائط النقل العام للوقوف الحقيقي على واقع عملها، وضبط كميات المحروقات التي تُستجر يومياً، وبعد مضي أكثر من عام ونصف العام على إطلاق عمل المنظومة، أصبح هناك وجود حقيقي وفعلي لهذه الوسائط على الأرض.

المحافظة انتقلت مؤخراً لحل مشكلات النقل والازدحام من الحلول الإسعافية الآنية والتقليدية، إلى حلول إستراتيجية تعطي نتائج إيجابية على المدى المتوسط والبعيد، وكان لمشروع عقدة نفق المواساة دور كبير، وتتحدث للبدء بمشروع عقدة المجتهد – باب مصلى كما أسلفنا الذي يسهم بحل مشكلة الازدحام في محاور المدينة الداخلية.

تأثر قطاع النظافة بشكل كبير كغيره من القطاعات جراء الإرهاب، وشهد نقصاً كبيراً في عدد العمال وصل إلى النصف، إضافة للنقص في عدد الآليات والضواغط جراء الإجراءات الاقتصادية أحادية الجانب، إلا أن عمال النظافة يبذلون جهوداً كبيرة لرفع مستوى النظافة في مختلف المناطق، وإدارة العمل بالشكل الأمثل وتغطية مناطق وأحياء المدينة كافة، تم تقسيمها لقطاعات تتضمن مراكز تنظيف يبلغ عددها ٢٩ مركزاً، ويقوم العمال وبإشراف من المراقبين والمهندسين بجمع القمامة والتنظيف، في حين تعمل الآليات على ترحيلها بمعدل مرتين يومياً لكل مركز لمحطة التجميع المؤقتة، ثم لمواقع المعالجة أو الطمر.

إنارة عامة بوتيرة متصاعدة

■ إنارة الشوارع بالطاقة البديلة خطوة مهمة كيف تسير؟

■■ في ظل ظروف التقنين الطويلة للتيار الكهربائي، يكاد يكون خيار الطاقة البديلة هو الوحيد لتأمين إنارة الشوارع، علماً أن مطلب الإنارة العامة لا يقل أهمية عن المطالب الأخرى، لما يشكله من دور كبير في الأمن الاجتماعي، إضافة لناحيته الجمالية للعاصمة، ومنذ بدأنا مهمتنا بالمحافظة أولينا الإنارة العامة اهتماماً ومتابعة، ومع ارتفاع التكاليف بالنسبة للإنارة بالطاقة البديلة، كان لابد أن ننشط باتجاه آخر، وهو التعاون مع المجتمع المحلي والفعاليات الاقتصادية والشركات الوطنية وبعض المنظمات الدولية، ولاقينا تفاعلاً مقبولاً وهو بازدياد، ومن هذه المبادرات التي تم إنجازها تركيب أكثر من ١٠٠٠ جهاز عن طريق منظمات دولية، وأكثر من ٢٠٠ جهاز في دمشق القديمة، إضافة لإنارة أوتوستراد المزة ومشروع المواساة بالكامل، وساحتي السبع بحرات والعباسيين والمحاور المؤدية إليهما، والعديد من الشوارع بمساكن برزة والدويلعة والقدم وركن الدين وبرزة وشارع الثورة وكورنيش الميدان والمجتهد ومزة جبل والربوة وشارع المدينة الجامعية وعدد من الحدائق العامة والأنفاق وغيرها.

الآن نعمل على مبادرة لإنارة شارع الحريقة بالتعاون مع غرفة تجارة دمشق، كما نعمل على تجهيز المدخل الشمالي للمدينة بإنارة دائمة حتى التروبيكانا، إضافة لإنارة نفق كفرسوسة، لما تشكله إنارة الأنفاق من حاجة لتخفيف حوادث السير، وحالياً يوجد تواصل مع شركات وطنية خاصة لإنارة طريق المطار.

وتيرة تصاعدية

■ كيف تقيّمون نسب التنفيذ؟

■■ نسب التنفيذ لا تزال مقبولة نوعاً ما، إذ إننا نتحدث عن العاصمة، وليست قرية صغيرة، لكن نستطيع القول أن العجلة دارت بهذا الاتجاه، وهي على وتيرة تصاعدية، وسنلتمس آثاراً إيجابية في المدى القريب، ونحن نعول على دور الإعلام في تنشيط التفاعل باتجاه هذه المبادرات، ونؤكد مجدداً أهمية المبادرات التي يقدمها المجتمع الأهلي والفعاليات الاقتصادية، إذ لا يمكن للمحافظة خلال أيام أن تنتقل بالإنارة العامة لنظام موازٍ آخر هو الطاقة البديلة، بسبب التكاليف العالية.

المواطن والمحافظ

■ كيف يتم العمل على مشكلة إشغالات المولدات للأرصفة في الأسواق التجارية؟

■■ بدأت فكرة تأمين الطاقة عن طريق مولدات مركزية بما يسمى الأميبرات في الأسواق التجارية حصراً لمعالجة إشغالات الأرصفة والضجيج وتلوث البيئة جراء مئات المولدات في السابق، ولاقت التجربة آثراً إيجابياً كحل مؤقت للواقع الحالي، ونعمل على تنظيم هذه الظاهرة، حيث يتم فرض استطاعات محددة للمولدات المستخدمة مع نسبة كتم للضجيج وفلترة لغازات العوادم وأماكن خاصة لتكون أقل ضرراً، علماً أن المحافظة لا تتدخل بموضوع سعر الأمبير وغيره، إنما تقوم باستيفاء رسم إشغال المكان فقط.

■ موضوع مراكز البيع المؤقتة ومشكلة الأكشاك والبسطات، كيف يتم العمل عليه؟

■■ قامت المحافظة بتحديد عدة مواقع لإقامة مراكز البيع المؤقتة بديلة للبسطات ضمن مساحات منظمة ومدروسة، شملت مناطق (جزء من كراج صيدنايا- جزء من مراب الصوفانية- جزء من حديقة ابن عساكر- خلف حديقة الزاهرة – جزء من كراج الانطلاق في نهر عيشة- جانب مشفى ابن النفيس- جانب ومقابل سوق برزة _ السويقة مقابل مكتب دفن الموتى- الطبالة قبل جسر جرمانا- سوق الهال القديم)، وحالياً تم الانتهاء من تجهيز سوق ابن النفيس، وجزء من سوق كراج صيدنايا، وجزء من سوق حديقة ابن عساكر، ويتم العمل لإنهاء تجهيز بقية الأسواق لتخصيصها لذوي الشهداء ومصابي الحرب من سكان مدينة دمشق وفق شروط محددة، وهي أحد الحلول المقترحة لمعالجة البسطات المخالفة وغير المرخصة والمنتشرة ضمن المدينة بشكل عشوائي.

وأخيراً، نشدد على أنه لا يتم إهمال أي مشكلة لمواطن تتعلق بعمل المحافظة.

1000 دونم

من أراضي أملاك الدولة لإحداث سوق هال جديد بمواصفات فنية ومخصص لتجارة الجملة

60 % نسبة إنجاز البنى التحتية لماروتا سيتي وبتعاون أهلي واقتصادي

الاقتصادية AL-IQTISSADIYA

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٤٠/ ١١ آب ـ أغسطس ٢٠٢٤

عندما تتحول الضريبة من صيغة التحصيل إلى ثقافة مجتمع!

بعد الصاغة والصيادلة.. إلزام المشافي بالربط الإلكتروني قريباً

معاون وزير المالية لـ «الاقتصادية»: قريباً.. ستحل الفوترة الإلكترونية مكان الربط وتحقيق العدالة يختلف عن المساواة

■ بارعة جمعة

زيادة معدلات النمو الاقتصادي وإحداث توازن في الموازنة العامة للدولة وفي ميزان المدفوعات يتطلبان ترشيد الإنفاق العام وزيادة الموارد الضريبية وتنشيط الصادرات وزيادة الاستثمارات والادخار وإعطاء دور حيوي ومهم للقطاع الخاص في المساهمة في عملية التنمية وإصلاح القطاع العام.

الضرائب هي عوائد مالية إلزامية يتمّ فرضها من السلطات المختصة على الأنشطة والنفقات والدخل المتعلق بالشركات والمؤسسات، ويتمّ تحديدها مسبقاً من الجهات المختصّة بناءً على نسبة مئوية معيّنة، توصيف دقيق لمبدأ عمل التكليف الضريبي، الذي لا يزال محط جدل من الأوساط المالية والاقتصادية، بين موجبات التحصيل وغرامات التهرب، التي لا شك بأن الجميع من قطاعات الأعمال التي ثبتت ارتفاع تكلفتها أمام كلفة الالتزام، ولاسيما أن ما تقوم به الإدارة الضريبية اليوم من تبسيط للإجراءات وتحديث قواعد بياناتها بشكل مستمر يدعو للتعاون، من دون إغفال حالات من عدم الثقة من المكلفين، باتت الأقل ضمن رؤية معاون وزير المالية لشؤون السياسات المالية منذر ونوس، مؤكداً في حواره مع «الاقتصادية» حالة التقدم الكبيرة في مبدأ التحصيل، وكل ما يرافقه من آليات عمل الهدف منها تحويل الضريبة من صيغة التحصيل إلى ثقافة مجتمع، يسعى بكل ما بوسعه لتحقيق مبدأ العدالة والالتزام، بما يضمن حقوق الأطراف كاملة.

نقاشٌ موسع حمل أوجهاً عدة ونشاطات مختلفة، على رأسها قطاع الصاغة، الذي بات محط جدل واسع أيضاً من جهات وأفراد، لخصوصية هذه الحرفة من جهة ونتوع أشكال العمل بها، لكن اليوم ومع تطبيق الربط الإلكتروني مع هذا القطاع والذي بدأ منذ الأول من شهر حزيران، تطالعنا الكثير من التساؤلات حول آلية تطبيق الربط الإلكتروني وعن الإجراءات المتبعة لجهة التقانة معها، والتي كانت حاضرة بقوة ضمن إجابات معاون الوزير المالية بالكثير من الشفافية وإيضاح النقاط الأكثر تداولاً في هذا الجزء من عمل الإدارة الضريبية.

نسبة الربح الصافي ١٨ بالمئة من الأجور

■ كيف تمت عملية الربط مع قطاع الصاغة؟ وهل من مخالفات مسجلة من قبلهم؟

■ ■ تم تطبيق الربط الإلكتروني مع الصاغة منذ نحو شهر في الأول من شهر حزيران، كما أن وتيرة العمل معهم مستمرة، وفق المرسوم التشريعي رقم ٣٠ لعام ٢٠٢٣، الذي أتاح ببعض مواده للإدارة الضريبية إلزام بعض المكلفين إما على مستوى المهنة أو كمكلف بالربط الإلكتروني مع الإدارة الضريبية، واعتماد رقم العمل الذي ينتج عن الربط الإلكتروني للملتزمين كأساس بعملية التكليف.

كما أنه مع صدور القانون رقم ١٥ لعام ٢٠٢٤ تغيرت طريقة استيفاء رسم الإنفاق الاستهلاكي بالنسبة لمبيع الحلي الذهبية الخالصة ومصنوعاتها، حيث كنا سابقاً نستوفي الرسم عن طريق جمعية الصاغة، في حين اليوم يتم استيفاؤه عند عملية البيع للمستهلك النهائي، ما استدعى تعميق عملية الربط والـزام كل قطاع الصاغة، حيث شملت المرحلة الأولى إلزام صاغة دمشق، أما بعد صدور القانون فبات الجميع ملزماً، وتم الاتفاق معهم على تحديد نسبة الربح الصافي بـ١٨ بالمئة من قيمة الأجور التي يتقاضونها، أي (الصياغة) بالمفهوم العامي، تقوم بضرب إجمالي الصياغة بـ١٨ بالمئة، ومن ثم إعفاء أرباح بقيمة ٣ ملايين، والباقي يخضع لنظام الشرائح الضريبية، (من ٣ ملايين لـ١٠٠ مليون نسبة الضريبة ١٠ بالمئة.. وهكذا).

يؤدي العمل بهذه الصيغة لتعميق الثقة مع هذه الشريحة وخاصة فيما يتعلق برسم الإنفاق الاستهلاكي، بما يضمن تحصيله من المكلف لمصلحة الإدارة الضريبية، حيث تم تخفيضه من ٥ بالمئة إلى ١ بالمئة أي بنسبة ٨٠ بالمئة، مع عدم إخضاعه للإضافات الأخرى (رسم إدارة محلية، رسم إعادة إعمار)، فاليوم ما نتقاضاه هو بالمئة صاف ما يساعد على قراءة الرقم بسهولة سواء للمكلف أو المستهلك نفسه.

التعاون كبير من جميع المكلفين، مع تسجيل حالات تأخير من نسبة قليلة منهم، لكن الطابع العام يأخذ صفة التعاون، والأغلبية منهم يميلون للالتزام، مع رصد بعض الحالات لاعتراضات من الواجهات، وهي تتعلق بالتجهيزات والتكاليف الإضافية والتدريب.

التزام تام

■ هل واجهتم صعوبة بما يتعلق بالتطبيقات الخاصة بمهنة الصاغة؟

■ ■ قطاع الصاغة هو الجهة الوحيدة التي تم تجهيز تطبيق موبايل مجاني خاص بهم، يراعي طبيعة المهنة حيث يحتوي على تبويبات خاصة مثل العيار، الوزن، القيمة،... ، يمكن تحميله من موقع الهيئة العامة للضرائب والرسوم، يضاف للتطبيق الخاص بهم، تطبيق آخر لكنه عام، لمن لا يملك الإمكانات ولا تساعده ظروفه للربط، يتم العمل به من خلال تقديم طلب بهذا الخصوص وأخذ الموافقة من الإدارة الضريبية، الأمر لم يكلف الصاغة سوى استلام اسم المستخدم وكلمة المرور من الدوائر المالية بالمحافظات التي يتبع لها المكلف، كل ذلك ينبع من حرص الجميع على نجاح التجربة.

في بداية شهر تموز الماضي، تم تقديم أول بيان ضريبي لرسم الإنفاق الاستهلاكي عن شهر حزيران بعد صدور القانون رقم (١٥) لعام ٢٠٢٤، بالتزامن مع التذكير المستمر لهم ليتم من بعدها تقييم أولي للتجربة، كما أن التواصل مستمر، لضمان عدم وجود حالات من عدم الالتزام، فالأساس والهدف من عملية الربط الإلكتروني هو تعزيز منظومة الالتزام الضريبي، كما أن الهدف هو تعزيز الثقة وتحييد العامل البشري، وقد بدأنا عمليات التدقيق لعملية الربط الإلكتروني، وبالتأكيد أي مخالف للعملية سيخضع لما ينص عليه المرسوم التشريعي رقم ٣٠ لعام ٢٠٢٣من عقوبات وغرامات.

٢٠٢٥ عام الربط

■ ما آلية التعامل مع الورشات وتجار الصاغة المستوردين للذهب؟

■ ■ إن مهنة الصاغة تشمل بيعاً مباشراً وبيع الجملة وبيع المفرق، تم الاجتماع مع الورشات وبيع الجملة برئاسة وزير المالية ومن ثم الاتفاق معهم لتكثيف التدريب لنهاية العام ٢٠٢٤، حيث يتم الربط معهم بداية عام ٢٠٢٥.

أما عن القانون الذي صدر وأتاح عملية إدخال الذهب لتصنيعه ومن ثم إعادة تصديره، فيتضمن إعفاءات ضريبية وضبطاً للعملية من بدايتها لنهايتها، كما تحدث وزير المالية ضمن اجتماعه مع المكلفين من الصاغة عن هذا الموضوع في بداية الاجتماع، وتم التنويه بتقديم أي ملاحظة لتعزيز القانون وكان الطرح بالاستفادة من ميزاته كاملة.

استجابة سريعة

■ بالنسبة للربط مع المطاعم.. ما العوائد من هذه الخطوة بعد سنتين من التجربة؟

■ ■ بالطبع العوائد مهمة، لكن الهدف من العملية هو تعزيز الالتزام الضريبي حيث توجد مراقبة لها بكل حيثياتها.. والمطعم ملزم وفق منظومة الربط الإلكتروني بتصدير فواتير وفق أحد البرامج المعتمدة من الإدارة الضريبية وتسليمها للزبون مزودة برمز استجابة سريع QR يمكن له التأكد من صحتها وتوريدها إلى قاعدة البيانات المركزية للإدارة الضريبية من خلال مسح هذا الرمز باستخدام تطبيق فاتورتك حقك الموجود على موقع الهيئة العامة للضرائب والرسوم.

وبداية كان لدينا إشكالية تعزيز الشبكة لكن بعدها تجاوزنا الصعوبات، كما كنا نعمل بشبكة أونلاين، وسيادة الوزير طلب التريث لحين تم تأمين العمل بطريقة الأوفلاين والأون لاين، مع جميع المنشآت الاقتصادية.

ضبط مبيعات رجال الأعمال

■ وماذا عن آلية التعامل مع قطاع الأعمال؟

■ ■ أما قطاع الأعمال، فقد قمنا بمخاطبته بقبول جميع النفقات التي لها علاقة بالعمل، والتي تتغير تبعاً لظروف العمل أيضاً، كما نصت الفقرة أ من المادة ٧ من القانون ٢٤ لعام ٢٠٠٣ «يتألف الربح الصافي من مجموع الإيرادات الإجمالية لأعمال المكلف الخاضعة لهذه الضريبة على اختلاف أنواعها بعد أن تحسم منها الأعباء والنفقات التي تقتضيها ممارسة هذه الأعمال أو التي تلازم نوع العمل».

وعلى الجميع الأخذ بالاعتبار أن الظروف الطارئة تؤدي لاختلاف الربح، وبالتالي المنظومة تضبط عملية المبيعات وتكون دقيقة بموضوع النفقات والفواتير وحتى النفقات غير المفوترة يتم قبولها، إلى جانب كل أشكال التوثيق مثل (الفاتورة، العقد، سير الإجراءات، الدورة المستندية)، كما تم الخوض ضمن محاضرات خاصة بالدورة المستندية على مدرج جمعية خريجي المعاهد التجارية، لإيصال رسالتنا للجميع بأن ما نعمل عليه هو تغيير منهجية التفكير وفق منهج علمي، والتي أثبتت بأن الضريبة على الأرباح الصافية هي الطريقة الأسلم للجميع، وهي التي تستخرج بعد تحديد النفقات كافة، ليتم بعدها استيفاء الضريبة منها.

المرونة شملت جميع المكلفين الراغبين في ربط النفقات، حيث أتحنا خيار فتح نقطة لهم وقبول الفواتير، لمساعدة المكلف لكي تكون نفقاته صحيحة ومقبولة ضريبياً، وذلك من خلال طرق فنية للتدقيق في النفقات، كما كنا حريصين على الربط الإلكتروني عبر سلاسل إنتاج من المستورد لبائع المفرق، والغاية الأساسية من ذلك هو الحد من دور العامل البشري.

كفاءة المكلف

■ ما طرق تأهيل المكلفين للعمل ضمن نظام الربط الجديد مع القطاعات ولاسيما في التدقيق؟

■ ■ لامتلاك المكلف كفاءة أعلى اتجهنا لعملية التدريب، ولدينا دورات اختصاصية معمقة بعملية التدقيق لمن هم داخل وخارج الإدارة الضريبية، كان آخرها (برنامج الزمالة الضريبية) الذي سيتم بالتعاون مع جامعة دمشق كلية الاقتصاد والذي يهدف لتأهيل المتدربين وإكسابهم المهارات اللازمة في مجال المحاسبة والضرائب والرسوم، حيث تم حجز حيز كبير ضمن البرنامج لموظفي الهيئة العامة للضرائب والرسوم ليكونوا نقطة الارتكاز التي سننطلق منها فيما بعد.

أما في إطار العلاقة مع المكلفين، تم مؤخراً إصدار تعميم يتعلق بقطاع الصاغة، يتيح لهم تسديد الضريبة قبل تقديم البيان لتخفيف الضغط عنهم، بصفتها بيانات شهرية، كما تم السماح بأن يكون هناك تفويض قانوني بين بعضهم البعض لتقديم البيانات الضريبية، كما تم التعميم على مديريات المالية لقبول التسديد عبر المصارف أو قنوات الدفع الإلكتروني، وخاصة ما يتعلق برسم الإنفاق الاستهلاكي، بالتالي يتاح الدفع له بأي قناة مصرفية أو أي قناة دفع متاحة ويقدم الإيصال لبعد المكلف مسدداً للضريبة، ويبقى عليه تقديم الوثيقة بشكل ورقي، وقريباً سيكون هناك خيار لتقديم البيانات بشكل إلكتروني أيضاً.

3 ملايين

قيمة إعفاء الأرباح من صياغة الذهب

صيادلة ومشافٍ على الطريق

■ هل سيشمل الربط الإلكتروني قطاعات جديدة؟

■ ■ صدر مؤخراً قرار بإلزام صيادلة حلب للانضمام لمنظومة الربط الإلكتروني أسوة بصيادلة دمشق الملزمين بالربط كما تم إعطاؤهم مهلة لنهاية الشهر السابع، بالنسبة للصيادلة تم التواصل مع شركات قامت بتنظيم تطبيق خاص بهم من نوع تطبيقات (موبايل ابليكيشن) ولا حاجة لهم لامتلاك برامج محاسبية تعمل على الحواسب الشخصية، وقد وصل عدد التطبيقات الخاصة بالصيادلة إلى أربعة تطبيقات أو أكثر، يتم تحميلها عبر الموبايل وتحمل قاعدة بيانات لكل أنواع الدواء يمكن تحديثها بشكل تلقائي ومن الممكن تصدير فواتيره ورقياً إذا تم ربطها بالطابعة أو pdf للزبون مباشرة.

ومستقبلاً سيتم إلزام المشافي أيضاً بالربط الإلكتروني، كما سندقق بشكل مباشر، واليوم نطالب كل مريض يدخل مشفى خاصاً بطلب فاتورة منه، وأي مستهلك آخر يقوم بعملية الشراء من أي مركز ملزم بالربط طلب فاتورة أيضاً، وفي حال وجود أي خلل عليه التواصل معنا بإرسال الشكوى لنا عبر الحسابات أو باستخدام تطبيق «فاتورتك حقك» أو عبر رقم الواتساب، لمعرفة مدى التزام هذه الجهات.

دائرة القطاعات التي تم الربط معها إلكترونياً باتت واسعة ومتنوعة (خدمي، صناعي، تجاري)، كما توجد قطاعات جديدة ستدخل معنا بالتأكيد لنهاية السنة، فيما البعض منها نضطر للتدخل بها بأدواتنا الشخصية، كما أن المرحلة القادمة ستحل منظومة الفوترة الإلكترونية محل الربط للأشخاص أنفسهم الملتزمين بالربط معنا، لما تمتلكه الفوترة من ميزات كثيرة، مثل الربط بين الفواتير عبر سلاسل إلكترونية، فهي عملية تفصيلية تأخذ كل مستندات الفاتورة.

نحن مفتوحون على العملية لأقصى حد، ومن لا يملك بنية تحتية لا يتم تشميله حالياً بالربط الإلكتروني، لكن ذلك لا يعني أنهم بعيدون عن الالتزام، بل سيتم مستقبلاً تأمين تطبيقات خاصة بهم، بما يضمن تحقيق العدالة والالتزام الضريبي من قبلهم أيضاً. وتجدر الإشارة إلى أن هناك جهات لم نلزمها بالربط سابقاً، بل تقدمت بنفسها بطلب للانضمام إلى المنظومة لإيمانهم بأهمية هذا المشروع في تحقيق العدالة الضريبية.

توثيق النفقات

■ ماذا عن اقتصاد الظل؟ هل من دراسة لتشميله وإلزامه بالنظام الضريبي؟

■ ■ يساعد الربط الإلكتروني والفوترة الإلكترونية على كشف اقتصاد الظل، وذلك عبر توثيق النفقات والإيرادات لدى المكلفين، وهو يساعدنا حالياً، لكن ليس بالأمر السهل كشفه وتنظيمه وضبطه ومن ثم إلزامه ضريبياً، بل يتطلب تكاتف الإجراءات كافة.

كما أن البعض ممن هم ضمن منظومة اقتصاد الظل لا يعرفون طريقهم والبعض منهم متكيفٌ أو متهرب على حين البعض الآخر تائه عن الموضوع، وهو ما يفسر النشاط الإعلامي الواسع لدينا، لوجود قسم منهم يريد الالتزام وبحاجة إلى من يوجهه ويرشده والأهم من ذلك يحتاج للثقة والتعاون من قبلنا، لذا ما نقوم به من تبسيط للإجراءات دائماً يتم طلبه من الإدارات المالية أيضاً.

كما أن هناك تعاوناً مع جميع الجهات التي لها علاقة بمنظومة الترخيص والتوطين أو نشر العمل الاقتصادي والخدمي لتكليف جميع القطاعات بما فيها اقتصاد الظل، فكل من يملك أرباحاً يعد مكلفاً ضريبياً، والهدف من ذلك تعزيز الالتزام الضريبي وشمول كل القطاعات.

كل مريض يدخل لمشفى خاص يطلب فاتورة.. وأي مستهلك يشتري من أي مركز ملزم بفاتورة

كلام في الاقتصاد

الطبقة الوسطى والتحول الاقتصادي

من المعروف أن الطبقة الوسطى تعتبر الحامل الأساسي للمؤسسات الحكومية وتعتبر الطبقة الأكثر شغفاً باكتساب الدرجات العلمية. فزوال هذه الطبقة له آثار سلبية ومخاطر اجتماعية واقتصادية تبدأ بقفزات متسارعة بنسب انتشار الفقر بالمجتمع وتنتهي بترهل المؤسسات الحكومية وتراجع الموارد وبالتالي تخلق خلل عميق بالعقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع.

ما طُرح مؤخراً بخصوص الهوية الاقتصادية لسورية واعتماد اقتصاد السوق الاجتماعي يعتبر تحولاً من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد مفتوح. وهذا الأمر سيفرز مشكلات كبيرة جداً على اعتبار أن الوضع الذي عاشه الاقتصاد السوري خلال عشر سنوات مضت أدى إلى تعميق كارثة سوء توزيع الدخل الذي يعتبر طلقة رحمة في رأس الطبقة الوسطى، فالانتقال أو عملية التحول من اقتصاد فوضوي ناتج عن سوء في التخطيط وضعف شديد في الإدارة وعدم توافر قاعدة بيانات لاستثمار البدائل المتاحة عمقت المشكلة وجعلت من عملية التحول إلى اقتصاد سوق اجتماعي عملية صعبة جداً ومكلفة، حيث ستفرز تركيبات اقتصادية غير معهودة ولا تتوافق مع طموحات المجتمع وهذا الأمر نعيشه اليوم ونعيش مفرزات وأهمها:

ظهور واضح لطبقة من التجار والمستثمرين في قطاع البناء والصناعة وتحسن دخلها بشكل ملحوظ واحتلت مكان الطبقة الوسطى المتعلمة. يحدث ذلك أمام انخفاض أهمية الدرجات العلمية على الرغم من الاستمرار في الحصول عليها من قبل ما كان يسمى بالطبقة الوسطى والتي كان أغلبها من حملة الدرجات العلمية. وباتت هذه الطبقة تعاني انخفاضاً في القيمة الحقيقية للرواتب والأجور التي حالت دون قيامها برفع وتيرة الاستهلاك رغم توافر كل أنواع السلع والبدائل الاستهلاكية، إلا أن ارتفاع تكاليفها الذي أدى إلى ارتفاع أسعارها شكلت ضغوطاً كبيرة على الدخل. فتراجع دور الطبقة الوسطى بشكل كبير في تحريك عجلة الاستهلاك التي أثرت في عجلة الإنتاج فتراجعت الموارد، فلجأ البعض إلى استغلال الثغرات الطبيعية التي تظهر في عملية التحول الاقتصادي، ما أدى إلى ظهور أشباه التجار والصناعيين الذين تمكنوا من نقل الاقتصاد من اقتصاد تنموي إلى اقتصاد احتكاري استثرائي وعممت ذهنية الصفقة الواحدة التي سببت غياب الاستمرارية في الاستثمار بالمستقبل.

إن الاقتصاد الاحتكاري الاستثرائي الذي أصبح قطاعاً ذا تأثير كبير في الاقتصاد الكلي وأدى إلى انخفاض شديد في القوة الشرائية للعملة المحلية وعدم القدرة على تعويض هذا الانخفاض. الذي دُعم بسياسات اقتصادية خاطئة تم اعتمادها فزادت الفقير فقراً وسلبت من الطبقة الوسطى قدرتها الشرائية وبشكل مستمر، وبالوقت نفسه روجت لبهلوانيات تجارية لا يمكن للطبقة الوسطى القيام بها.

هذه المفرزات أو لنقل المشكلات التي أنتجتها عملية التحول لاقتصاد فوضوي ستستمر بشكل أعمق مع تحول اقتصادنا إلى اقتصاد مفتوح، لكن بمسمى اقتصاد سوق لا يستحق صفة الاجتماعي وهذه الصفة ينفيها الواقع الذي يعيشه المجتمع اليوم.

السؤال كيف يمكننا معالجة هذه المشكلات بظل ظروف استثنائية يمر بها الاقتصاد الوطني والعالمي. قد يذهب البعض إلى طرح تغيير حكومي ويراهن على أن هذا التغيير سيؤدي إلى المعالجة، أو قد يذهب البعض لأبعد من ذلك فيقول: إن تغيير اللجنة الاقتصادية قد يفي بالغرض. من المعروف أن التغيير لا تحدثه أداة، فاللجنة الاقتصادية أداة لتمرير قرارات أغلبها يتعارض مع الواقع ومع الاتزان الفكري.

أعتقد جازماً أن الوظيفة الأساسية للحكومة هي تنفيذ السياسات والخطط التي تتواءم مع القوانين وبالتالي متابعة التنفيذ لتلافي الشذوذ الذي قد يحدث ويخلق خللاً قانونياً إذ تعتمد الحكومة القوانين وتسهر على سلامة تنفيذها. وهذا الأمر ينفي عنها صفة متخذ القرار، فهي المنفذ والمراقب.

في وضعنا الحالي والذي يعتبر استثنائياً ويتطلب إجراءات استثنائية، أهمها العمل على التغيير البنيوي في السياسة الاقتصادية والتخطيط فهي بحاجة إلى مجلس إصلاح اقتصادي هو القادر على حل المشكلات الحالية، إضافة إلى المشكلات التي ستطفو على السطح مع عملية التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، فلم تعد سياسة الحصرية للقرار والتنفيذ والرقابة بجهة واحده هي في الواقع منفذة. أعتقد أن من العقلانية أن يتم إحداث مجلس للإصلاح الاقتصادي الشامل لكل القطاعات الاقتصادية وبمرجعية قانونية. ويضم مجموعة من الخبرات المشهود لها بحيث تغطي كل القطاعات. بهذه الحالة نكون قد حققنا التشاركية الفعلية في القرار. ووفرنا التمازج الفكري الإبداعي والابتكاري للخروج بقرارات تصحح الأخطاء وتجابه ما ينتظرنا من مشكلات ستنتج عن عملية التحول الاقتصادي.

■ عامر إلياس شهدا

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٤٠/ ١١ آب ـ أغسطس ٢٠٢٤

التعليم في سورية... الواقع والتحديات

شهادات عليا بالجملة لم يَنتج عنها مصنع أو تحقق الاكتفاء الذاتي في أي ميدان..!

إيفادات خارجية متوقفة وتوجّه نحو الداخلية من دون توافر البنية التحتية

تناولتُ في الجزأين الأول والثاني واقع التعليم في سورية وتحدّياته خلال المرحلتين الثانويّة والجامعيّة، وأبرزتُ أهمية إعداد دراسات تحليليّة لواقع التعليم وما يعترضه من تحدّيات ووضع خطط ممنهجة، مستفيدين من تجارب وخبرات دولٍ أخرى تسبقنا في هذا المجال، ما يجعل العمليّة التعليميّة متكاملة وتخدم في مواجهة التحدّيات الحياتيّة وبناء المستقبل.

في هذا الجزء الثالث والأخير سأبحث في تحديات التعليم في مرحلة الدراسات العليا (دبلوم– ماجستير – دكتوراه) مع اقتراح ما أراه ضرورياً للنهوض به ليكون فاعلاً على الأرض، فالبحث العلمي يعني تطوير الصناعة والزراعة والاختراعات وتطوير الدواء وحماية البيئة وإيجاد حلول لكل تحدّيات المجتمع، وليس مجرد لقب يضاف أمام الاسم أو لشغل الفراغ لحين إيجاد وظيفة أو لتأجيل الخدمة الإلزاميّة.

تحدّيات العمليّة التعليميّة في مرحلة الدراسات العليا (الجزء الثالث)

لقد خطت الجهات المعنيّة في التعليم العالي في عقود ماضية خطوات مهمّة في عمليّة تمكين النظام التعليمي في المرحلة الجامعيّة من خلال تعيين المتفوّقين كمعيدين في الاختصاصات التي تغطّي احتياجات جميع الاختصاصات الجامعيّة، ومن ثم إيفادهم إلى جامعات في الخارج لإكمال تخصصهم الأعلى ليعودوا متفرّغين في الجامعات والكليّات والمعاهد التي تمّ إيفادهم لمصلحتها.

لكن، وللأسف، فقد شاب هذه العمليّة الكثير من الأخطاء ما جعلها غير متكاملة، الأمر الذي أدى إلى تسرب عدد كبير من الموفدين بعد إكمالهم تحصيلهم العالي واستقرارهم في الدول التي أوفدوا إليها، وخاصّة الموفدين إلى جامعات الدول الغربيّة، وأعتقد أن عمليّة تأهيل على هذا المستوى وما تطلبه ذلك من نفقات كانت تستوجب أن تُستكمل دورتها بأن يُمنح الأستاذ الجامعي بعض الخصوصيّة والميزات التي تؤمّن له حياة كريمة، وهو الأمر الذي تمّ استدراكه لاحقاً بقانون التفرغ والتعليم المهني الذي حسّن من دخل الأستاذ الجامعي، ولكن سرعان ما فقد الأستاذ الجامعي هذه الميزة مع تدهور قيمة العملة السوريّة مع بدء الحرب على سورية.

هي علم أكثر من لقب

المشكلة الأساسية التي رافقت تجربة الإيفاد تكمن في عدم توافر فهم حقيقي لمعنى الدراسات العليا، فهي في مفهوم العلم أكثر من لقب يضاف إلى بداية الاسم أو تخصص يعمّق معرفتنا في موضوع معيّن. الدراسات العليا تعني البحث العلمي بهدف إيجاد حل لمشكلة تواجهنا في حياتنا العمليّة، سواءً في الحقل أم المصنع أو في أي مجال من مجالات الحياة، والتحدّي الذي أتحدّث عنه هو مباشرة معظم موفدينا لدراساتهم العليا في الخارج من دون أن يكون لديهم «مشكلة بحثيّة» أو تصوّر لعنوان البحث الذي يريدون الغوص فيه، فكانوا يلجؤون لأساتذتهم المشرفين عليهم لاختيار عناوين لبحوثهم، فجاءت بحوث بعضهم بما يخدم اهتمام أساتذتهم ومجال بحثهم أكثر مما تخدم اهتمام وقضايا مجتمعاتهم.

الانتقال إلى اختصاص آخر

التحدي الآخر الذي واجه تجربة الإيفاد هو انتقال عضو الهيئة التدريسيّة بعد عودته من الإيفاد من الجامعة التي أوفد لمصلحتها إلى جامعة أخرى قد لا تحتاج إلى اختصاصه، أو إلى جهة رسميّة أخرى خارج مجال عمل وزارة التعليم أو أوكلت له مهمّة رسميّة أو حزبيّة أو نقابيّة عطّلت من عطائه، فقانون الإيفاد كان مبنيّاً على أسس وخطط ودراسات، وهذا يعني أن أي تسرّب سيترك فراغاً لدى القسم أو الكليّة التي بنت خططها على وجود الأستاذ الجامعي بعد انتهاء فترة إيفاده كمعيد باختصاص معيّن في كادرها، فتراه ينتقل إلى جهة أخرى أو ينشغل بعمل آخر.

توقف الإيفادات

واقع التعليم العالي حالياً غير صحّي، فقد توقفت معظم الإيفادات الخارجيّة بسبب الظروف المادية التي فرضتها الحرب على سورية، ما جعل الجامعات تتّجه نحو الإيفادات الداخليّة من دون توافر البنية التحتية المؤهلة لذلك، فكما هو معروف فإن الدراسات العليا تعتمد بشكل أساسي على توافر أساتذة مشرفين على اطلاع مستمر على مستجدات العلوم المتصلة باختصاصهم، من جهة، وتوافر مستلزمات البحث من ميزانيّة كافية وكتب ودوريات ووثائق وأرشيف ومقالات حديثة، وهي عناصر غير متوافرة أو في حدودها الدنيا، سواء بسبب العقوبات المفروضة على سورية، أم لعدم توافر الإمكانات المادية للبقاء على تواصل مع هذه الجهات البحثية.

مراكز تعليمية لا بحثيّة

لقد بقيت جامعاتنا مراكز تعليمية وتأخرت كثيراً عن أن تكون مراكز بحثيّة أسوة بالدور المناط بالجامعات في معظم دول العالم، فمن الجامعات تخرج الاختراعات والاكتشافات والحلول لتحديات الطبيعة والزراعة والصناعة، ويعود ذلك بتقديري لعدم اكتمال العملية بين الواقع والجامعة والجهات الحكوميّة أو الخاصّة، وأعتقد أن الجامعة قصّرت في فترة رخاء ما قبل الحرب عن أن تحظى بثقة القطاع الخاص والعام لتكون مركز بحوثه وانطلاقاته، فنرى أن دور الأستاذ الجامعي انحصر في التعليم والتصحيح من دون أن تتاح له الفرص اللازمة لحضور المؤتمرات والندوات والاطلاع على جديد العلم أو نشر مقالات أو أبحاث خاصة، لأن معظم المجلات العالمية باتت تتقاضى أجور نشر الأبحاث بعد أن كانت في الماضي تدفع لأستاذ مقابل جهده، وهو ما لا تقدمّه الجامعة، وتعاظمت هذه التحدّيات مع بدء الحرب على سورية وما آلت إليه الأمور بسبب الميزانيات المخصّصة للجامعات أو لطلبة الدراسات العليا أو لتأمين المراجع والاشتراك بالدوريات العلميّة.

شهادات بالجملة

لترجمة ما أقول يمكن أن أذكر أن الجامعات السورية قد منحت خلال السنوات الماضية عدداً كبيراً من الشهادات في الدبلوم والماجستير والدكتوراه، ولكنّ كلّ هذه الشهادات لم يُنتج عنها مصنع، ولم تحقق الاكتفاء الذاتي في أي ميدان من ميادين الحياة، ولم تعالج أياً من التحديات لا في الحقل ولا في المعمل ولا في الشركات ولا في حياة المواطن.

إن هذا الواقع يجعل الأستاذ الجامعي أمام مهمّة صعبة إن لم تكن مستحيلة، فيصبح عطاؤه مقتصراً على معرفة ثابتة لا معرفة متطورة، ويجعل طالب الدراسات العليا أيضاً أمام تحديات تفرضها طبيعة البحث العلمي، وهذا بالتأكيد سيشكّل مزيداً من الضغط على الطالب والأستاذ المشرف، وإن كان هذا الأمر مختلفاً بين الكليّات العلمية والكليّات الأدبية وفي الكليّات العلمية والأدبية نفسها، ولكن سيكون في النتيجة مؤثراً في قيمة الإنجاز العلمي.

معايير جودة

يبني التقييم العالميّ لمستوى الجامعات بناءً على عدد كادرها التعليمي بمرتبة أستاذ بشكل أساسي، وأستاذ مساعد وعدد البحوث العلمية التي تصدر عن هذا القسم أو هذه الجامعة ومعايير الجودة، وعند النظر إلى جامعاتنا وفق هذه المعايير فإننا نجد أن عدد من هم بمرتبة أستاذ في جامعتنا هو أكثر منه في كثير من الجامعات المشهورة في العالم، وهذا يعود إلى غياب المعايير الدقيقة في مرحلة سابقة للترفّع من مرتبة إلى أخرى، فكثير من الدكاترة حصلوا على مرتبة أستاذ مساعد وأستاذ بناءً على أبحاث غير محكمة أو بناء على تأليفهم لكتب دراسية منسوخة تماما من كتب أجنبية، أو بجهود زملاء لهم يتقدّمون عليهم في البحث العلمي، والفئة الأخيرة هي فئة بعض المسؤولين الذين ابتعدوا عن البحث العلمي بحكم اهتماماتهم السياسيّة أو الإداريّة أو ليس لديهم القدرة على إتمام أي بحث علمي.

> **دور الأستاذ الجامعي انحصر في التعليم والتصحيح من دون أن تتاح له الفرص البحثية**

دون المستوى

وعلى الرغم من كلّ المعايير التي تمّ اعتمادها خلال العقد الأخير في الترفّع، فقد ظلت العمليّة دون المستوى العالمي بسبب الحرب والعقوبات والتحديات الماديّة أمام الجامعة والأستاذ الجامعي نفسه، فعلى سبيل المثال، لكي يطّلع الباحث على أي مقال في مجلة علميّة محترمة عليه أن يسدد قيمة الاطلاع التي تبدأ من ٥٠ دولاراً، فكيف إذا كان البحث يحتاج إلى الاطلاع على عدد من المقالات والدوريّات وغيرها، وهو التّحدي الذي يقف أمام طالب الدراسات العليا والدكتور الذي يسعى للحصول على درجة علميّة أعلى، وخاصّة مع تراجع دور الجامعة في تقديم أي من هذه الخدمات.

تعليم الأزمة

فرضت سنوات الحرب على سورية ما يمكن تسميته «بتعليم الأزمة» حيث دفعه الواقع، سواءً جرّاء نقص الموارد الماديّة أم العقوبات التي فرضت على سورية، إلى شبه توقّف لعمليّة الإيفاد إلى الخارج وإلى افتتاح عدد من الاختصاصات في الدراسات العليا، وأعتقد أن هذه الخطوات ستلقى بظلالها على معيار الجودة، وبالأخص في اختصاصات معيّنة، ليس بسبب عدم أهليّة الطلاب، بل بسبب مجمل ما تطرقت له أعلاه من تحدّيات أمام الوطن والجامعة والأستاذ المشرف والطالب وثقافة الدراسات العليا نفسها في مجتمعنا.

رافد للاقتصاد

لا بدّ من التعامل مع البحث العلمي كأحد أهمّ روافد الاقتصاد، وهذا يتطلّب فهماً حقيقيّاً لمعنى البحث العلمي، وأن تنظّم له ورشات عمل وأبحاث يقدّمها مختصّون متقدّمون في مجال البحث العلمي والنشر، بهدف وضع إستراتيجيات متكاملة تنهض بالجامعات إلى أكثر من دورها التعليمي، لتكون مراكز بحثيّة حقيقيّة تتكامل مع كل قطاعات المجتمع ومؤسساته، وتقدّم الحلول لتحدّياته، وهذا يستلزم توفير مقومات البحث العلمي كافة من تفرغ وموازنة وثقافة التعليم العلمي وبنية تحتيّة وتواصل علمي، ومكانة رفاهيّة للباحث الذي يتصدّر قائمة الثروات الوطنيّة.

■ أيمن أحمد علوش
دكتوراه في السياسة الدوليّة- دبلوماسي سوري متقاعد

> **أخطاء شابت عملية إيفاد المعيدين للخارج وأبحاثهم كانت تخدم رؤى أساتذتهم بعيدة عن قضايا مجتمعنا**

الاقتصاد ببساطة
THE ECONOMY SIMPLY

المواطنة والتنمية الاقتصادية

تخطى مفهوم التنمية الاقتصادية المفاهيم التقليدية التي تتمحور حول ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، لتشمل حق جميع الأفراد في مستوى معيشة أفضل وخيارات أكبر تمكنهم من تفعيل قدراتهم الذاتية في شتى المجالات، مع ضمان الحقوق الأساسية التي يجب أن تتسم بها المجتمعات كالمساواة والمشاركة والمساءلة، وغيرها، حيث أضحت التنمية الاقتصادية تتطلب مشاركةً مجتمعيةً تقترن بتطور تنظيمات المجتمع المدني من منظمات مهنية (نقابات) وسياسية (أحزاب) وهيئات علمية وثقافية وجمعيات مختلفة، وبهذا المعنى لم تعد المقاييس الرئيسة للفقر هي اقتصادية فقط، ولم يعد ينحصر في الأسر والأشخاص ذوي الدخول المنخفضة، بل أضحى يقاس أيضاً بنقص أو غياب المعلومات وندرة فرص الوصول إليها، وكذلك بانخفاض قدرة المواطنين على المشاركة في المؤسسات وفي المشاركة المجتمعية، ما يعني بالتالي تدني المواطنة بمفهومها الواسع.

وفي هذا الصدد، فإن تحقيق المواطنة لدى الفقراء يتطلب «إعادة توزيع الدخل» بهدف تحسين مستوى معيشتهم، وتمكينهم من المشاركة في صنع القرار، وزيادة قدرتهم على مساءلة المؤسسات من خلال مواطنة محلية شاملة وفعالة تدعمها مركزية القطاع الحكومي، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة القدرة على المحاسبة عن توزيع بنود الإنفاق العام وتنفيذ سياسات منحازة للفقراء على المستوى المحلي، فطبيعة الإنفاق العام أكثر أهمية من حجمه، نظراً لفاعليته وتأثيره في العقد الاجتماعي والمشاركة المجتمعية.

وبناء عليه، تتمثل المواطنة الاقتصادية بتحقيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني الدولة سواءً من حيث حرية الانتقال والعمل والإقامة، أم حق التملك والإرث والإيصاء، أو حرية ممارسة النشاط الاقتصادي، أو حرية انتقال رؤوس الأموال، كما أن جودة المواطنة بمفهومها العام تختلف بحسب العديد من المعايير تبعاً لوجودها في المجتمع.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق، لماذا يقبع التخلّف الاقتصادي في دول العالم الثالث ويزدهر الاقتصاد في دول العالم المتقدم؟ مع العلم أن بعض دول العالم الثالث غني؟

إن الإجابة عن هذا التساؤل يستوجب التفريق بين التطور الاقتصادي القائم على استهلاك الموارد الطبيعية التي لا دخل للدول فيها، وبين التطور الاقتصادي القائم على تطور العجلة الإنتاجية، فالأول سرعان ما ينقرض ما لم تطور هذه الدول استراتيجيتها الاقتصادية وتتحوّل من دول مستهلكة لمواردها إلى دول مطوّرة لهذه الموارد، بل قد تتفاقم المشكلة بصورة أكبر عند بعض الدول التي تمتلك موارد محدودة وعاجزة عن تطويرها وفق الاستراتيجيات الحديثة، أما التطور الاقتصادي القائم على التطور العلمي والتكنولوجي والقائم على تطور العملية الإنتاجية فهو الأكثر استقراراً واستدامةً كما هو لدى الدول المتقدمة، وبناءً عليه، فالتطور الاقتصادي لا يمكن أن ينهض به شعب من الشعوب وقد غُيّب اللاعب الرئيس للمواطنة ألا وهو المواطن، والأمثلة والشواهد عديدة على مدى التاريخ، حيث لا يوجد تطور اقتصادي (بالمفهوم الحقيقي لكلمة تطور) ومعايير المواطنة منقوصة.

وعطفاً على ما سبق، فالمواطنة ليست بنوداً وقوانين توضع في الدساتير فقط، لكنها سلوك عملي تطبيقي يمارس على أرض الواقع ويعيشه الناس ويلمسونه في حياتهم العملية، وأضحى لها دور مهم في تطور الاقتصاد لما تحققه من استقرار وتوافق وتآلف بين أفراد المجتمع نظراً لعدم شعور أيّ منهم بالظلم الاجتماعي، بل على العكس سيكون الجميع متمتعاً بجميع الحقوق المستحقة سواء كانوا أغنياء أم فقراء، وسيشعرون بأن كل تقدم اقتصادي سيعود عليهم بالنفع جميعاً، وأنهم يسيرون في مركب واحد، إن نجت سفينتهم نجوا جميعاً، وإن غرقت غرقوا جميعاً، لهذا ستتسابق كل فئات المجتمع وأفراده وطوائفه واتجاهاته المختلفة للنهوض بالاقتصاد الوطني مهما كانت موارده باعتباره صمام أمانهم، والمساس به هو مساس بمدخراتهم وأموالهم الشخصية، والشواهد على ذلك كثيرة، فهناك بعض الدول كانت في عداد الدول الضعيفة اقتصادياً (بل وصلت إلى حد الفقر) ثم تحوّلت إلى دول منتجة (منها اليابان بعد قنبلة هيروشيما)، ومن ثم دخلت في عداد الدول المتقدمة الآن، والسبب يتمثل بتحقيق المواطنة الحقيقية بين كل أفراد وفئات المجتمع ووعيهم أن لكل منهم دوره الفاعل في بناء وطنهم من جديد، بل بصورة أفضل.

■ د. علي محمود محمد

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٤٠/ ١١ آب ـ أغسطس ٢٠٢٤

الأضخم من نوعه منذ عام ٢٠١١

حدث اقتصادي بارز وبوابة عريضة للترويج للمنتج الوطني خارجياً

معرض الصادرات السورية «إكسبو سورية ٢٠٢٤» لـ«صناعة حلب»

■ حلب- خالد زنكلو

التحضيرات على قدم وساق، الهمة عالية لإخراج المناسبة بأبهى صورة وأسمى هدف، سقف التوقعات مرتفع، التطلعات تفوق جميع الإنجازات السابقة، العين تترقب الانطلاق، والمشاركون يعوّلون على النتائج وعلى مقولة «على قدر أهل العزم تأتي العزائم»، أنه «إكسبو سورية ٢٠٢٤»، الحدث الأهم كأكبر معرض تصديري منذ عام ٢٠١١.

استهلت غرفة صناعة حلب في ٣٠ الشهر الماضي، الإعلان عن المناسبة– الحدث بمؤتمر صحفي سرد التحضيرات الجارية لمعرض الصادرات السورية «إكسبو سورية ٢٠٢٤»، الذي تنظمه الغرفة بمشاركة فعاليات اقتصادية مهمة ومعتبرة، على أرض مدينة المعارض في دمشق، في الفترة من ٤ ولغاية ٨ أيلول القادم.

تراهن «صناعة حلب» برئيسها وأعضاء مجلس إدارتها على أن يشكل المعرض بوابة حقيقية ومنطلقاً واسعاً ومرتكزاً ثابتاً لتصدير المنتجات الوطنية السورية، والترويج لأصنافها المختلفة في الأسواق الخارجية، وعلى أمل إعادة الألق للصناعة السورية التي كان لها سبق الدخول إلى مقاصد مهمة عربية ودولية قبل الحرب الظالمة، التي أتت على جزء غير يسير منها، غير أن الصناعيين السوريين الذين أثبتوا في مواقعهم رغم الصعاب الجمّة، عازمون على تأدية الرسالة السامية بإيصال منتجاتهم إلى بقاع الأرض المختلفة، كما كانت عليه الحال قبل ٢٠١١.

ولطالما ارتكزت «صناعة حلب» على شعار «التصدير أولاً» لفتح منافذ للمنتجات السورية القادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية، على الرغم من التحديات الكبيرة التي تعترض العملية من حصار ومقاطعة خارجية جراء العقوبات المفروضة على البلاد، إلا أن حجم الإصرار والتحدي لا حدود له، لمجابهة العقبات والتغلب عليها، بغية إعلاء شأن المنتج السوري القادر على تحقيق الرهان.

نائب رئيس غرفة صناعة حلب مصطفى كوايه، كشف أن «إكسبو سورية ٢٠٢٤» أكبر معرض تصديري منذ عام ٢٠١١، وبقام على مساحة ٤٠ ألف متر مربع، مبيناً أنه «يجري العمل على دعوة ٣٠٠٠ رجل أعمال عربي لزيارته، بغية إبرام عقود تصديرية، ولبعد بوابة واسعة وعريضة للتصدير والترويج للمنتج الوطني في الخارج، ما يساعد في الدفع بمعززات العمل والإنتاج قدماً إلى الأمام في القطاعات الصناعية على اختلاف أنواعها، الأمر الذي سيعزز ويدعم الاقتصاد الوطني».

وبيّن كواية لـ«الاقتصادية» أن مشاركة الصناعيين والمنتجين من حلب عاصمة الاقتصاد السوري واسعة «إذ تشكل نسبة مشاركة الصناعيين من حلب في القسم النسيجي من المعرض ٥٠ بالمئة من إجمالي المشاركات، وهي تمتد على مساحة ٢٥٠٠ متر، وعبر ٧٩ صناعياً منتجاً، منهم ٥٣ صناعياً في مجال صناعة الألبسة الولادية، علاوة على مشاركة ٥٠ بالمئة من إجمالي المشاركات في قطاع الصناعات الجلدية في المعرض، إضافة إلى مشاركة صناعيين آخرين من باقي القطاعات الصناعية».

وشدّد كواية على أن جهود ومرامي الغرفة للترويج للمعرض ودعوة جميع الصناعيين والحرفيين المنتجين للمشاركة فيه «تأتي إيماناً منها بأهميته البالغة وانعكاساته الإيجابية والمحققة على مجالات العمل والإنتاج والاقتصاد، وهو ما سيمكننا من إنجاح فعالياته وقطف ثماره يانعة بعدئذٍ».

وطرح إقامة المعرض على أرض مدينة المعارض في دمشق، السؤال الملح والمطلب الشرعي للفعاليات الاقتصادية الحلبية، بأهمية وضرورة إقامة مدينة للمعارض في حلب «تكون سنداً ومعيناً لهم، لعرض منتجاتهم واجتذاب باقي المنتجين والعارضين من باقي المحافظات السورية، وحتى من خارج الحدود، ما سيولّد فرص عمل إضافية وأفاقاً رحبة لتصدير المنتج المحلي، وخصوصاً ذا الجودة العالية والمصنّع في منشآت المدينة الصناعية في الشيخ نجار وباقي المناطق الصناعية في حلب»، بحسب قول نائب رئيس غرفة صناعة حلب، الذي أكد أن وجود مدينة للمعارض في حلب «قضية جوهرية، لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة، ولتغدو الغرفة بكامل الجهوزية والاستعداد لتنظيم المعارض التخصصية والشاملة والتصديرية كافة، وبشكل دوري ومتواصل».

من جانبه، أشار عضو مجلس إدارة غرفة صناعة حلب ورئيس لجنة المعارض محمد زيزان، إلى أن الغرفة نجحت في آب الماضي وبشكل منقطع النظير، في تنظيم الدورة الخامسة من معرض خان الحرير التخصصي التصديري للألبسة والجلديات على أرض المدينة الرياضية في الحمدانية، وبمشاركة ١٥٠ شركة، وبحضور ما يزيد على ٣٥٠ تاجراً ورجل أعمال من ٧ دول عربية، ما يدل على ريادة الغرفة في تنظيم المعارض التخصصية وإنجاحها، رغم كل الصعوبات التي تعترض العملية».

ومن أجل استقطاب رجال الأعمال وتسهيل وصولهم إلى حلب للمشاركة في معارضها التخصصية، طالب زيزان عبر«الاقتصادية» بتفعيل وزيادة عدد وجهات مطار حلب الدولي، البوابة الرئيسية للعاصمة الصناعية والتجارية للبلاد إلى العالم، بهدف تنشيط الصناعة والاقتصاد عموماً، بما ينعكس إيجاباً على حلب محرك الاقتصاد الوطني.

كما دعا زيزان الجهات المعنية إلى «تذليل صعوبات وعقبات الشحن البري مرتفع التكاليف، وارتفاع أسعار حوامل الطاقة والوقود، ولفت إلى الأهمية القصوى لتشميل جميع المناطق الصناعية المدمرة بحلب، كمناطق تنموية أسوة بمنطقة الليرمون الصناعية، ما يحسن ظروف العمل والإنتاج، ويزيد من مقدرتها الإنتاجية والتسويقية والتصديرية، ويعيد إليها مجدها السابق، وهي مطالب محقة ينبغي تلبيتها والاستجابة إليها».

يذكر أنه جرى في ٥ الشهر الجاري بمقر غرفة صناعة حلب القرعة الخاصة بتوزيع الأجنحة على المشاركين في «إكسبو سورية ٢٠٢٤»، ضمن قطاع الصناعات النسيجية، حيث تم الربط المباشر مع غرفة صناعة دمشق، بغية تحقيق الشفافية والعدالة في توزيع الأجنحة على المشاركين. واختار جميع المشاركين في المعرض الجناح الخاص بهم في مجال صناعة الألبسة الولادية والرجالية والنسائية واللانجري ومستلزمات الإنتاج.

تفعيل مطار حلب وتذليل عقبات الشحن البري وإقامة مدينة للمعارض في حلب مطالب محقة للغرفة

3000 رجل أعمال عربي لإبرام عقود تصديرية يعوّل على حضورهم

هل نجحت محلياً لتطرق منافذ تصديرية خارجية؟!

مدير عام السورية للتجارة لـ«الاقتصادية»: لم نصل إلى الرضا المأمول وهناك أخطاء

■ نور يوسف

لا يخفى على أحد أهمية وجود السورية للتجارة كمضارب إيجابي يسعى لتخفيض أسعاره ويساند الفلاح في تسويق محصوله ويساعد المواطن في ظل ضعف القوة الشرائية، ولكن أين نحن اليوم من كل هذه المسؤوليات التي تتحملها السورية؟

«الاقتصادية» استوضحت بعض التساؤلات من مدير السورية للتجارة زياد هزاع:

ما دور «السورية للتجارة» في احتضان منتجات الفلاح ومحاصيله؟

تقوم فروع المؤسسة بتسوق الخضار والفواكه الرئيسية من الفلاحين مباشرة لطرحها بالصالات المتخصصة ومن جانب آخر هناك عدد من الفروع يتوافر لديها منافذ داخل أسواق الجملة، كسوق الهال بالزبلطاني، والتي تتيح للفلاحين طرح إنتاجهم بعمولة ١ بالمئة بدلاً من ٧ بالمئة وبيعه مباشرة للمواطن، وبذلك يتحقق شرط البيع بسعر منخفض، وهذا الإجراء لاقى الرضا من الفلاح الذي باع رزقه مباشرة في حقله بعيداً عن أي من الحلقات الوسيطة التي كانت تقاسمه ثمن رزقه.

وحول مسألة الدعم النقدي ودور السورية للتجارة وهل هناك احتمالية للتراجع عن دورها المحدد، قال هزاع: من المؤكد أن الأخوة الفلاحين يميلون للتعامل مع المؤسسة وبرضى، حيث يتم تسديد المستحقات نقداً وتدخل سيارات المؤسسة إلى الحقول مباشرة، بخصوص سؤالكم حول تحول الدعم إلى نقدي نعم، فلا يوجد مصطلح لإزالة الدعم، وإنما إعادة هيكلة الدعم واستمراره وفق دعم نقدي يصل إلى مستحقيه للحد من الهدر والفساد، ولا تتأثر المؤسسات المعنية بذلك. وستبقى تدعم وبتدخل كما مرسوم قانون إحداثها وتنفيذاً للمهام المنوطة بها.

مورد أمانة جزئي

هناك حالات تأجير لبعض صالات السورية للتجارة تحت أي نطاق تم ذلك؟

أكد هزاع: لا يوجد ما يسمى تأجيراً للصالات إنما يوجد مورد أمانة جزئي لترميم التشكيلة السلعية، حيث تقوم الإدارة بشراء المواد الأساسية والخضار، ويتم التعاقد مع مورد أمانة جزئي لصالة معينة وذلك لزيادة التشكيلة السلعية وبشريطة أن تكون الأسعار متوافقة مع النشرة التموينية وأقل من السوق واستثمار رأس مال الغير لتحقيق مورد إضافي لتغطية الإنفاق كالرواتب والأجور والنقل وتأهيل البنى التحتية، لكون المؤسسة ذات طابع اقتصادي تمويلها ذاتي ومتوافق مع القوانين الناظمة للشراكة مع القطاع الخاص الوطني وخاصة أن التضخم أثر بشكل سلبي في أغلب المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي.

السؤال الذي لم يجب عنه المدير العام: هل السورية للتجارة رابحة؟!

وبين مدير عام السورية للتجارة أنه هناك نقد للأعمال ووجود النقد يعني هناك أعمال، وحول الكلام بوجود بعض الأسعار أعلى من أسعار السوق، ومن منطلق الشفافية لا ننكر أن الخطأ وارد، سواء مقصود أم غير مقصود ومن يعمل يُخطئ وخاصة في ظل وجود تشكيلة سلعية واسعة وتعدد مهام المؤسسة، ويتبين ذلك من عديد المواطنين المتعاملين مع منافذ المؤسسة، وتتم معالجة أي شكوى مباشرة ومحاسبة المخطئ.

وحول موضوع التدخل بالقرطاسية قال هزاع: استمراراً للأعوام السابقة تستمر المؤسسة بمعارض القرطاسية التي لاقت استحساناً ورضى من المواطنين بطرح تشكيلة أقل من سعر السوق بـ٢٠ بالمئة وبجودة عالية.

وبين هزاع: من المؤكد في ظل التضخم الاقتصادي وارتفاع الأجور وتكاليف الصيانة والمحروقات ألقت بظلالها على زيادة الانفاق على حساب الإيراد، وخاصة أن المؤسسة تنفذ بنسب ربح لا تتجاوز ٦ بالمئة إضافة إلى مهام مجتمعية كرعاية المشاريع التنموية وتأمين احتياجات العديد من الجهات العامة أدى إلى انخفاض ربحية المؤسسة.

وأشار هزاع – تخضع اللحوم في مسالخ المؤسسة لرقابة صحية قبل وبعد الذبح من خلال أطباء بيطريين من الشؤون الصحية، إضافة إلى عمليات التبريد لدى وحدات المؤسسة، ما يحافظ على جودة اللحوم والمؤشر هو إقبال المواطنين ومن جانب آخر تباع بأقل من السوق من ١٥ إلى ٢٥ بالمئة.

التسعير.. آليته وضوابطه

وحول دور المؤسسات المعنية بالتسعير تضع سياسات التسعير لديها وفق أسس وركائز معينة.. وليست وفق مجرد اجتهادات ذاتية لا تراعي أي متطلب أو حاجة لأي مستهلك؟

السورية للتجارة تتبع وفق قوائم سورية صحيحة تم وضعها وفق اشتراطات عديدة، من أجل بيع المنتجات بأسعار مقبولة.. ولجعل الزبائن يشعرون بأن منتجات بعينها تستحق كل مقابل مادي يتم دفعه للحصول عليها، فالمصطلح التجاري المتداول عن هذه الأساليب هو «إستراتيجيات التسعير» وبوساطتها يتم تحقيق التوازن المطلوب بين القيمة المقدمة للعملاء والأهداف الربحية التي تسعى الجهة التجارية لتحقيقها.. ومدى تطبيق الأسس التي تحقق هوامش ربح للمؤسسة وإقبالاً لشراء منتجاتها.

– ما الأهداف من تسعير المنتجات؟ وخاصة للمؤسسات التدخل الإيجابي.. وما العوامل التي يمكن أن تؤثر في قرارات التسعير؟ وما أفضل إستراتيجيات التسعير المتبعة؟ وكيف يتم تسعير المنتجات؟

هزاع في معرض حديثه عن آلية التسعير يضيف أيضاً: تخضع عملية التسعير لعدة إجراءات ومراقبة متعددة تأخذ بعين الاعتبار السوق والأسعار المتداولة ومؤشرات وفرة المواد والمواسم وإحصائيات الجهات الأخرى لتحديد السعر من جانب ومن جانب آخر عمليات التسويق والتخزين.

ومن الطبيعي وخاصة للخضار والفواكه إصدار نشرات دورية لطبيعة تغير أسعارها حسب الإنتاج والظروف الجوية والمساحات المزروعة، وهذا عرف دارج تاريخياً.

السورية والرضا الذاتي

لمَ نقل إننا وصلنا إلى مستويات عالية، لكننا نعمل ولم نصل إلى الرضى المأمول في ظل إمكانيات المؤسسة وتدخلها كمنافس للقطاع الخاص لعوامل خارجة عن إرادة المؤسسة كالتضخم في السنوات الأخيرة وانخفاض الإنتاج وارتفاع تكاليف الإنتاج بارتفاع حوامل الطاقة والعديد من بنود التكلفة لظروف خارجية سلبية ومعادية للنهوض الاقتصادي، كالاحتلال الأميركي والتركي لمناطق إنتاج مهمة ومن جانب آخر الإجراءات الأحادية القسرية وارتفاع تكاليف المشاريع الاستثمارية مقارنة مع انخفاض القوة المالية لسيولة المؤسسة، ولكن الأمل بالعمل ونعمل على إيجاد مطارح استثمارية جديدة وزيادة كفاءة وأس المال وتركيزه على السلع الأساسية.

–نحن على أبواب معرض إكسبو سورية ٢٠٢٤، هل للسورية للتجارة بصمة في هذا المعرض؟

نعم، سيكون هناك مشاركة للمؤسسة بجناح خاص للخضار والفواكه للسعي لفتح أسواق تصدير خارجية على ضوء تجربتها الأولى العام السابق في تصدير الحمضيات إلى العراق وجمهورية القرم.

وتجنب مدير عام السورية للتجارة عن الإجابة حول مبيعات ومشتريات وأرباح المؤسسة من باب الحفاظ على سرية عمل المؤسسة وعدم التأثير السلبي في أنشطتها.

إشـراقات

الترامبية وترقيع النظام الرأسمالي العالمي «٢-٢»

إن «دونالد ترامب» الذي يصفه الكثيرون، بمن فيهم محللون أميركيون، بـ«المجنون» و«المرعب» «غير الكفء» و«الخطير»، وهو كذلك برأينا، إلا أن لهذه الصفات في القاموس الحالي للاقتصاد السياسي للنظام الرأسمالي أصبح لها مفاهيم أخرى، غير تقليدية، إنها «التكتيك» عبر «الترامبي» المستخدم لتنفيذ إستراتيجية دفاعية عن وجود وكيان واستمرارية النظام الرأسمالي بشكل عام، وعن كيان وقوة وسيطرة الولايات المتحدة الأميركية «مركز الطغم المالية» على وجه الخصوص، هذا التكتيك الذي «ربما» لا يشترط له «كما أراد مصممو» أن يعكس ذكاءً وحكمةً ورجاحة عقل في التصرفات الملموسة، وحتى تلك التي يمكن رؤيتها بالعين المجردة.

وبالتالي، صحيح أن «ترامب» كارثي وخطير، ولكن ليس على النظام الرأسمالي المتوحش بالمعنى الذي عبرنا عنه أعلاه، ولا على المصالح الأميركية التي يمثلها أو الطغم المالية التي انتخبته ليمثلها، بل هو مرعب، هو كارثي وخطير على كل شيء عدا ذاك النظام وتلك المصالح، فمن يعتقد أن «ترامب» هو الذي يكتب تغريداته بيده، فهو «غالباً» مخطئ، وربما مخطئ أيضاً من يظن أن الأخطاء اللغوية التي ترد فيما يكتبه «ترامب» وبعض الغباء فيما يصرح به، هو من حقيقة شخصيته أو محض أمر واقع ابتلي به الأميركيون بهذا الرئيس، فاللوبي الصهيوني وكبار دهاقنة الماسونية العالمية والطغم المالية هم خلفه، وهم كانوا وما زالوا اليوم موجودين خلف أخطر وأهم أحداث العالم، وهم يقارعون ويصارعون اليوم أكثر من أي وقت مضى، الحراك المقاوم لأعداء سلوكياتهم من الدول الحرة المستقلة ذات السيادة، ويستدئبون لمواجهة الوعي المتزايد للشعوب المقاومة، المظلومة والمقهورة والفقيرة، وبالتالي فإن «أو ربما» وراء كل «غباء» فكرة «خبيثة» وخلف كل «غلط تصرف أو قرار جسيم» صيغ معقدة مسبقاً لتصحيح هذا الغلط ومعالجته.

فخلال العقود السابقة، ومع تعاقب العديد من الرؤساء الأميركيين بمختلف مشاربهم ومع تناوب حزبيهما الجمهوري والديمقراطي على استلام السلطة، لم يتجرأ أي عاقل ورزين منهم على ارتكاب ما ارتكبه «ترامب» بحق الأديان والقوانين والأعراف والمواثيق الدولية والسماوية، عندما نقل غصباً وزوراً السفارة الأميركية إلى القدس المحتلة، وعندما ألغى تعسفياً اتفاقاً نووياً دولياً مع إيران، كما لم يتجرأ أي من هؤلاء الرؤساء الأميركيين السابقين على فرض «ولا شرعي» على الصين، رسوم جمركية على الصين «الشريك التاريخي التجاري الأهم» وعلى حلفائه الأوروبيين «الذين يشكلون تاريخياً القاعدة الخلفية السرية والمعلنة لتمرير السياسات الأميركية»، بل منذ بضعة أشهر فقط لم يكن أي محلل سياسي ليتخيل أن «ترامب» سيجلس بعد حين مع رئيس كوريا الديمقراطية، ليتحدثا عن نزع الأسلحة النووية للدولة التي بقيت خلال العقود الماضية ولأسباب أيديولوجية عصية على أي حوار مع أي جانب غربي.

فهل السياسات والتصرفات الأميركية التي استبدلها فيها الكاوبوي «ترامب» الحوارات بالتهديدات، والتصريحات بالتغريدات، والقلم الرئاسي المخصص لتوقيع القرارات السيادية بعتلة إطلاق الأسلحة النووية؟ هل هذه كلها يمكن وصفها بـ«غباء» شخص السيد الرئيس؟ هل يكفي «أو من المنطقي» أن يتم تبريرها بـ«الجنون» و«عدم الكفاءة»، وهي التي جعلت التصرفات الأميركية ألغازاً وأحجيات، ألا يفرض علينا منطق الأمور أن نعرف «أو نشكك» أن كل ذلك هو نتاج مطابخ سياسية سرية لا مرئية، تمثل مصالح عالمية مالية ماسونية صهيونية، أعقل من ترامب وأكبر من إدارته الرئاسية، وأبعد من حدود ولاياته الأميركية؟

إن الوصول السابق والمتوقع في شهر لـ«ترامب» إلى الرئاسة الأميركية هو ليس عبثاً سياسياً، وهو ليس خياراً انتخابياً محضاً ولا محايداً ولا بريئاً، لأن شخصيته هي الشخصية الرئاسية الأميركية المناسبة لما حدث في فترته الرئاسية السابقة، ولما سيحدث، وما يجب أن يحدث، خلال المرحلة القريبة والمتوسطة القادمة، فهو الخيار الأفضل للمراحل التي مر وسيمر بها تطور النظام الرأسمالي العالمي، والتي عنوانها إن صحت التسمية (خيارات وبدائل تجاوز الأزمات البنيوية للنظام الرأسمالي العالمي في مواجهة دول وتكتلات المحور الآخر)، ولاسيما الأزمة الأخيرة التي انفلتت عام «٢٠٠٨»، والتي لم تنته تداعياتها بعد، ولاسيما إذا علمنا أن متوسط النمو الاقتصادي العالمي خلال السنوات الأخيرة لم يتجاوز «٣ بالمئة»، وأن للدول الرأسمالية هاجساً آخر يتمثل بنسب النمو الاقتصادي العالية التي حققتها الدول التي لا تقف في صف دول المركز الرأسمالي.

■ د. عابد فضلية

كلية الاقتصاد-جامعة دمشق

الفاو: سورية والزيتون... وهذا البلد الجميل

تراجع استهلاك الفرد السوري بسبب الغلاء لـ٣ كيلو غرامات سنوياً

مديرة مكتب الزيتون لـ«الاقتصادية»: سورية الموطن الأصلي للشجرة وتشغل مساحة الزيتون ١٢ بالمئة من إجمالي الأراضي الزراعية

■ الاقتصادية

أطلقت منظمة الأغذية والزراعة FAO، وفي مجال» إعداد السياسات والخطط الاستثمارية من أجل التنمية المستدامة لسلاسل القيمة للمنتجات الزراعية الخاصة في منطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، واستجابة للتحديات الحالية والناشئة وبهدف التحول إلى أنظمة زراعية وغذائية أكثر كفاءة واستدامة، وتحسين الإنتاج كمّاً ونوعاً، حيث أعدت خطة عمل بشأن التطوير الأخضر للمنتجات الزراعية، مبادرة « بلد واحد منتج واحد ذو أولوية « ضمن إطار إستراتيجية المنظمة للفترة ٢٠٢١-٢٠٣١، وذلك بهدف دعم البلدان المشاركة بهذا المشروع لمنتجاتها ذات الأولوية، وهي (التمور في الأردن، والحمّص في لبنان، والخروب في المغرب، ، والفريسة في تونس، والقهوة في اليمن، والزيتون في سورية)، من خلال تحسين أداء سلسلة القيمة للمنتج ذي الأولوية المحددة من قبل كل دولة وصولاً إلى تحسين جوانب الاستثمار والشراكات بين مختلف الجهات المعنية بهذه السلسلة.

ذو أولوية

وفي إطار اتفاقية التعاون الفني الإقليمي بين وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ومنظمة الأغذية والزراعة FAO قالت مديرة مكتب الزيتون عبير جوهر: شاركت سورية في هذه المبادرة وتم اختيار الزيتون من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي كمنتج ذي أولوية في سورية لاعتبارات عديدة أهمها، وبدايةً أن الموطن الأصلي لهذه الشجرة المباركة هو سورية ومنها انتقل إلى دول البحر الأبيض المتوسط وفق ما أكدته الدراسات التاريخية والمكتشفات الأثرية من الوثائق والرقم في مملكة إيبلا التي أشارت إلى وجود أقدم علاقة تجارية بين إيبلا وروما منذ أكثر من ٢٤٠٠ سنة قبل الميلاد.

كما تمتلك هذه الشجرة أهمية ثقافية واجتماعية مميزة فهي مرتبطة بعاداتنا الغذائية، فزيتها مكون أساسي في وجباتنا اليومية، كما تسهم زراعة الزيتون في تحسين سبل العيش للمزارعين في ريف أغلب المحافظات، وبالتالي فإن النهوض بهذا القطاع يسهم في تحقيق التنمية الريفية المستدامة لهذه المجتمعات. هذا وتعتبر شجرة الزيتون الشجرة الرئيسة والأكثر انتشاراً في سورية، وتشغل مساحة لا تقل عن ٧٤٧٤٧٦ هكتاراً أي ما يعادل ١٢ بالمئة من إجمالي الأراضي الزراعية في سورية وهي مزروعة بـ١٠١ مليون شجرة تعود إلى أكثر من ٧٠ صنفاً من الزيتون، كما تعد منتجات هذه الشجرة الأساسية من الزيتون والزيتون من أهم مكونات الأمن الغذائي وأهم المنتجات الزراعية التي تمتلك ميزة تصديرية ومواصفات منافسة في الأسواق العالمية، ومنتجاتها الثانوية رافد أساسي للعديد من الصناعات كصناعة الصابون ومواد إنتاج الطاقة وصناعة الأسمدة العضوية والأعلاف، كما يعتبر زيت الزيتون حالياً من أهم المنتجات التصديرية نتيجة تراجع إنتاجه عالمياً بسبب التغيرات المناخية وزيادة الطلب العالمي له لما يتمتع به من خصائص صحية وتغذوية تميزه عن غيره من الزيوت النباتية المكررة، ما أدى لارتفاع أسعاره إلى مستويات عالية جداً.

تحسين سلسلة قيمة المحصول

صممت الرؤية والإستراتيجية الموصى بها من خلال مبادرة منظمة الفاو، لتحسين سلسلة قيمة الزيتون في سورية بناءً على الأدلة والحقائق التي أثبتتها نتائج تحليل البيانات الثانوية والأولية التي تم جمعها خلال إعداد الدراسة من فريق متخصص مؤلف من خبير وطني من منظمة الفاو وفنيين متخصصين من مكتب الزيتون في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، وبناءً على المقابلات الميدانية المباشرة مع كل فئات الجهات الفاعلة ضمن سلسلة القيمة الأساسية للزيتون وأصحاب المصلحة، وعلى القضايا ذات الأولوية والصلة، أو الأهمية لسلسلة قيمة الزيتون لتصميم إستراتيجية التحسين المقترحة في سورية ما ينسجم إلى درجة كبيرة مع إستراتيجية وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي التي حددها ملتقى القطاع الزراعي ٢٠٢١-٢٠٣٠.

كما نوقشت جميع النتائج المُستخلَصة من عملية جمع البيانات والآثار المترتبة على إستراتيجية التحسين المحتملة وخطة التنفيذ بصورة كاملة مع أصحاب المصلحة في سورية خلال ورش العمل التي نظمتها وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في سورية، ثم قام بتبسيرها فريق تحليل سلسلة القيمة في منظمة الأغذية والزراعة في سورية بما يتوافق مع منهجية منظمة الأغذية والزراعة المعتمدة على تحليل البيئة المواتية وتقييم الاستدامة الاقتصادية وتقييم الاستدامة الاجتماعية والاستدامة البيئية، والتقييم النوعي لمرونة سلسلة قيمة الزيتون في مواجهة الصدمات والتحديات المختلفة التي يمكن أن تواجهها هذه السلسلة في سورية.

نقاط القوة والضعف والفرص

وحددت الدراسة أهم نقاط القوة والضعف والفرص والأخطار والتهديدات المحتملة لسلسلة القيمة للزيتون، وركزت إستراتيجية التحسين المقترحة على توظيف عامل النجاح الحاسم، وهو (إمكانيات التسويق) والمتمثل بزيادة الإنتاج من زيت الزيتون بما يتوافق مع المعايير والمواصفات العالمية التي يفرضها الطلب، وحددت الشروط المسبقة لضمان نجاح الخيارات المقترحة واستدامتها وفق ركيزتين أساسيتين:

١- نظام مراقبة قوي لمراقبة الجودة
٢- نظام حوكمة قوي وشامل

وذلك للوصول إلى الخيارات الإستراتيجية الآتية:
- تطوير آليات تسويقية داعمة لنظام الجودة.
- تغيير مواقف المستهلكين نحو جودة زيت الزيتون بطريقة إيجابية.
- تحسين أداء معاصر الزيتون.
- تحفيز المزارعين على تبنّي الممارسات الزراعية السليمة لتحسين إنتاجهم من زيت الزيتون.

والجدير ذكره أن إمكانية الوصول إلى الأهداف السابقة تتطلب:
- التعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية ممثلة بوزارة الزراعة.
- الاستناد إلى الطلب واستهداف الميزة النسبية للزيتون والتركيز على تحسين أداء سلسلة القيمة لمنتجاته.
- الاستفادة من النظم البيئية لتطوير نظم الإنتاج وتعزيز التحول إلى التكنولوجيا الخضراء النظيفة.
- إشراك الفاعلين في سلسلة القيمة في تحقيق وتطبيق هذه الإستراتيجية وفق برامج وأنشطة تعتمد على وسائل مبتكرة لزيادة الإنتاج ورفع جودة المنتجات من الزيتون والزيت.

الإستراتيجية المقترحة

تراعي الإستراتيجية المقترحة في هذه المبادرة نهجاً شاملاً للاستدامة والشمولية في عملية تطوير وتحسين سلسلة القيمة للزيتون، من أجل تجنب أي آثار سلبية محتملة لتدخّلات التحسين المقترحة، ولضمان أقصى قدر من المرونة والقدرة على مواجهة الصدمات المحتملة. أخيراً: نجد أن الرؤية الإستراتيجية المقترحة لسلسلة القيمة للزيتون في سورية في إطار مبادرة منظمة الفاو «بلد واحد منتج واحد ذو أولوية»، ستعمل على تحسين وضع منتجاتنا من زيت الزيتون وفق مجموعة من الإجراءات لتحديث وتطوير الخطوات المختلفة لسلسلة القيمة لتكون أكثر مرونة وأكثر ذكاءً مناخياً في حلول عام ٢٠٣٣، ما سيسمح بزيادة الإنتاج وتحسين الجودة وزيادة قيمة الصادرات العالية الجودة وزيادة فرص العمل في كامل سلسلة القيمة للزيتون للوصول إلى أهدافها الإستراتيجية ما يتوافق مع السياسة الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة.

٧٤٠ ألف طن إنتاج الزيتون

قدّر إنتاج الزيتون في سورية بشكل أولي بحوالي /٧٤٠٢٨٠/ طناً، أي بزيادة نحو ٦ بالمئة عن الموسم الفائت، يخصص من هذا الإنتاج نحو / ١٤٨٠٥٥/ طناً لتصنيع زيتون المائدة، والجزء الأكبر نحو /٥٩٢٢٢٤/ طناً يوجه للعصر وإنتاج زيت الزيتون، والذي يتوقع أن ينتج عنه نحو /٩٤٧٥٤/ طن زيت زيتون، علماً أن كمية الزيت حسب بنسبة ١٦ بالمئة من وزن الثمار، نظراً لاحتمال انخفاض نسبة التحويل في المعاصر نتيجة النضج القسري للثمار ونتيجة التغيرات المناخية وارتفاع درجات الحرارة لفترات زمنية طويلة نسبياً، وفي فترات حرجة من نمو وتطور الثمار والاصطناع الحيوي للزيت، واحتمال ظهور علامات الجفاف على الثمار نتيجة عدم قدرة أغلب المزارعين على تقديم الري التكميلي في هذه المرحلة وبالتالي صعوبة استخلاص وانخفاض في مردود الزيت.

كما تشير التقديرات الأولية لإنتاج الزيتون في المناطق الآمنة إلى زيادة في الإنتاج تقدر بنحو ١١ بالمئة عن الموسم الفائت، حيث قدر إنتاج الزيتون فيها بحوالي/ ٤٢٩٨٦٥,٥/ طن زيت، أي نحو ٥٨ بالمئة من إجمالي الإنتاج، والذي يتوقع أن ينتج عنه كمية من الزيت تقدر بحوالى /٥٥٠٠٤/ أطنان، أي بزيادة ٦٠٠٠ طن عن الموسم الفائت.

هذا وكان قد قدّر أعلى إنتاج هذا الموسم في المناطق الآمنة في محافظة حماة، حيث وصل إلى ٩١٩٨٥ بمتوسط إنتاج للشجرة نحو ٤٥كغ، حسب «جوهر».

ولدى مقارنة كميات الإنتاج المتوقع لهذا الموسم مع إنتاج الموسم الفائت نجد أن هناك زيادة طفيفة بالإنتاج، علماً أن هذا الموسم يفترض أن يكون سنة حمل بعد سنة معاومة، باستثناء محافظة حلب حيث يعتبر هذا الموسم سنة انخفاض حمل في مناطق خارج السيطرة.

نظراً لعادات الاستهلاك السائدة حالياً لزيت الزيتون والمرتبطة بشكل أساسي بارتفاع الأسعار وانخفاض قدرة المواطن الشرائية، حيث أصبح معدل استهلاك الفرد لا يتعدى ٣ كغ سنوياً وفق ما أشارت إليه حركة التداول لزيت الزيتون في الأسواق المحلية، والتي تؤكد وجود كميات مخزنة من الزيت من الموسم الفائت، ما يشير إلى انخفاض حجم الإنتاج المخصص للاستهلاك المحلي في المناطق الآمنة والذي قدر بـ ٤٨٠٠٠ طن، وبالتالي تكون كمية الفائض عن الاستهلاك من زيت الزيتون نحو ٧٠٠٠ طن يمكن تصديره للاستفادة من ارتفاع السعر العالمي لزيت الزيتون والذي وصل حالياً إلى نحو ٨٠٠٠ يورو/ طن.

أصحاب مكاتب السيارات.. نقلنا للمدينة «غير مقبول»

«مدينة المعارض للسيارات» تشعل خلافاً حكومياً - حكومياً وسلسلة الأعذار والتعثرات على مدى ٦ سنوات منذ الإعلان عنها

■ أمير حقوق

منذ أواخر عام ٢٠١٨، تمّ الإعلان عن إطلاق مدينة معارض للسيارات في الدوير بمحافظة ريف دمشق، بمساحة حددت بـ١٤٥ هكتاراً، وستتضمن معارض لأحدث السيارات في سورية، بالإضافة إلى مكاتب لبيع السيارات القديمة والمستعملة، ومحال تصليح للسيارات ومبانٍ إدارية ومراكز لتعليم القيادة، وأيضاً مركز للمنافذة الواحدة لتسهيل إخراج الأوراق من الزائرين.

والجهة المنفذة لمدينة معارض السيارات هي الشركة العامة للبناء والتعمير فرع دمشق وريفها ومحافظتا دمشق وريفها، وكانت الوعود وضع هذه المدينة بالخدمة وافتتاحها بعد أشهر قليلة من الإعلان عنها، ولكن سلسلة الاعتذارات والتأجيل والتعثرات مازالت قائمة منذ ٦ سنوات حتى الآن، مع تبريرات متكررة عن الأسباب التي تحدّ من تنفيذ مشروع المدينة هذه.

«الاقتصادية»، فتحت ملف مدينة معارض السيارات، وأحاطت بجميع العثرات والمعوقات التي أعلنت منذ بداية إطلاق المشروع، وكانت العثرات على الشكل الآتي:

خلاف حكومي حكومي:

أولاً: خلاف حكومي- حكومي، أي بين مؤسسات الدولة حول تحديد حدود مدينة المعارض هذه، إذ كانت بعض الأمتار في الخط الفاصل بين السكة الحديدية ومدينة معارض السيارات سبباً أساسياً لتأخر التنفيذ عدة أشهر مع تقاذف الاتهامات بين المؤسسات المعنية وهي مديرية المواصلات الطرقية ومديرية الخطوط الحديدية، ما اضطرها لعقد اجتماعات كثيرة لحلّ المشكلة «الثانوية» هذه.

ثانياً: المشكلة المادية، بسبب التأخير في دفع فروقات الأسعار وكشوف الأعمال المستحقة الدفع.

ثالثاً: إجراءات نقل ملكية المقاسم لإدارة المدينة، التي زادت من الخطوات المتعثرة في تنفيذ المشروع، حيث تطلبت إجراءات إدارية كبيرة ومعقدة حسب تصريحات سابقة للمعنيين، ساهمت بزيادة مدة التأخير.

البنية التحتية

رابعاً: البنية التحتية، تأخير بتنفيذ البنية التحتية بحجة التكلفة العالية جداً، ما أدى إلى تأخر تسليم المقاسم للمكتتبين، ودراسات حول موضوع التسعير، إذ اختلف إن كان سيرفع سعر المتر أم سيبقى كما كان في الاتفاق، وكان المشروع حينها توقف لفترة معينة بعد أن أعلن أنه لا يمكن تنفيذ شبكة المياه قبل الانتهاء من الطرق والصرف الصحي بشكل متتابع، حيث شبكة الصرف الصحي ستنفذ في جزء معين من المشروع، وبالتالي تأخر تنفيذ المبنى الإداري لمشروع مدينة المعارض.

التمويل الذاتي

خامساً: عادت الأسباب حول التكلفة والميزانية، لكون التمويل ذاتياً للمشروع، حسب تصريحات سابقة لمحافظة ريف دمشق، مع توجيه اللوم للحكومة، فحسب المحافظة لو تم منح سلفة حكومية بقيمة ١٠ مليارات لمشروع مدينة المعارض للسيارات لكانت الأعمال منتهية منذ زمن طويل، الأمر الذي أكد أن العمل يتم على أجزاء متفرقة حتى يتم الانتهاء منها، وهذا التصريح جاء في أواخر عام ٢٠٢٢.

سادساً: «ارتفاع الأسعار، وعدم توفير المحروقات»، حجة جديدة اتبعتها محافظة ريف دمشق للتبرير بتأخير التنفيذ بآخر عام ٢٠٢٢ أيضاً، حيث عدلت عقود التنفيذ لارتفاع التكاليف، وصدقت المحافظة حينها عقود الإنارة والكهرباء حيث باشرت بهما على أرض الواقع.

سابعاً: عدم قدرة محافظة ريف دمشق على جمع أموال من المالكين قبل التخصيص وتسليم المقاسم، ورجحت أن الأسعار ستتغير وفقاً لارتفاع التكاليف.

سحب الآليات!

ثامناً: خلاف بين الشركات المنفذة للمشروع وبين محافظتي دمشق وريفها القائمتين على المشروع حول دفع مستحقات وأجور العقود، ما أدى لسحب آليات الشركات المنفذة من المشروع.

تاسعاً: تم التصريح بأن جميع الحلول تمت معالجتها، وستكون مدينة المعارض للسيارات بالخدمة في أيلول عام ٢٠٢٣، وبعد أسابيع قليلة تأجل افتتاحه لتشرين الماضي ٢٠٢٣ وبعدها يتوقف المشروع ويعاد سيناريو سحب الآليات منه، المحافظة أعادت وبررت أن التوقيف جاء بسبب المطالبات المالية للشركات، ومحافظة ريف دمشق غير قادرة على تسديدها من دون التحصيل من المكتتبين على المشروع لكون تمويل المشروع ذاتياً، وإن التحصيل من المكتتبين يحتاج إلى نقل الملكية لأرض المشروع من المؤسسة العامة للموصلات الطرقية صاحبة الأرض إلى مدينة معارض السيارات من أجل القيام بالتخصيص، وعند الانتهاء من نقل الملكية وفي حال تمت دعوة المكتتبين للتخصيص، وتم التجاوب مع المحافظة يمكن أن يعود المشروع للعمل والانتهاء من تنفيذه.

عاشراً: «فشل دراسة المشروع سبب تعثره»، بهذه العبارة برر جملة التعثرات والأسباب والمعضلات والمعوقات التي واجهت تنفيذ المشروع، من مدير المشروع في ٢٠٢٣.

الحادي عشر: انتظار تحديد سعر المتر بما يناسب ارتفاع التكاليف والمشتقات النفطية والأجور العالية في إنشاء البنية التحتية.

الثاني عشر: مطلع العام الحالي ٢٠٢٤، أعلنت محافظة ريف دمشق عدم التزام الشركة العامة للبناء والتعمير فرع دمشق وريفها المتعاقد معها على تنفيذ مشاريع شبكة الطرق والصرف الصحي والتصريف المطري وشبكة المياه، والتسليم بالوقت المحدد، أوجب اتخاذ قرار مكتب تنفيذي لمجلس محافظة ريف دمشق بسحب الأعمال منها، مع تحديد ٢٠٢٤ موعد انطلاق المشروع.

أخيرها الردم!

الثالث عشر: في مطلع شهر آب الحالي، بينت الجهات المنفذة وجود صعوبات تتعلق بكميات ردم إضافية تحتاج للحق عقد لإزالتها حسب ما ورد في اجتماع دار في مبنى وزارة الأشغال العامة والإسكان بحضور وزيري الأشغال العامة والإسكان المهندس سهيل عبد اللطيف والإدارة المحلية والبيئة المهندسة لمياء شكور ومحافظي دمشق المهندس محمد طارق كريشاتي وريف دمشق أحمد إبراهيم خليل ليحث أسباب التأخير الحاصل بتنفيذ مدينة معارض السيارات بمنطقة الدوير بريف دمشق، وتم تكليف اللجنة المشكلة في وزارة الأشغال العامة والإسكان بدراسة موضوع تبرير التأخير وحل الخلاف، ولاسيما أن الشركات الإنشائية العامة لديها القدرة والإمكانيات اللازمة لتنفيذ المشروعات وفق أفضل الشروط والمواصفات.

وتعقيباً على هذه التعثرات والمعضلات والأسباب التي برر سبب تأخير تنفيذ المشروع منذ ست سنوات، نرى بأن التعسف الإداري وسوء التنظيم والتخطيط والتواصل بين المديريات والوزارات، أدت لفشل مشروع مدينة المعارض للسيارات، فكان يجب إعلان المشروع في بدايته قبل الاجتماع والنقاش ومعرفة مدى فاعلية كل المديريات المعنية بتنفيذ هذا المشروع، الأمر الذي استوجب تدخلاً وزارياً في الاجتماع الأخير والذي دعا للعمل فوراً وتنفيذ المشروع بأقصر وقت ممكن، مع تقديم المبررات المقنعة، وبهذا التصور يتجلى أهمية المشروع على مستوى محافظتي دمشق وريفها، والذي استدعى تدخل الوزراء، ولكن هل سيكون للتدخل الوزاري هذا أمر إيجابي بسرعة التنفيذ، أم كسابقاته من الاجتماعات التي كانت تحدد موعد الافتتاح وبعدها بأسابيع قليلة تؤجله؟، وهل المشروع اليوم يحتاج إلى اجتماعات ونقاشات يفترض أنها انتهت منذ بدء العمل به؟ أليس المشروع بحاجة للعمل وسرعة التنفيذ مع تذليل كل الصعاب والمعوقات أم فعلاً هو بحاجة تصالح حكومي- حكومي؟.

يشار إلى أن «الاقتصادية» تواصلت مع مدير مديرية معارض السيارات المهندس يمان افندر، حول أسباب التأخير ومعرفة واقع التنفيذ وتذليل الصعوبات وعن آلية العمل ومعرفة نسبة التنفيذ من المشروع، ولكنه اعتذر وحوّل الأمر لمحافظ ريف دمشق، واكتفى بأن الوضع جيد والأصداء ستكون إيجابية قريباً.

كما تواصلت «الاقتصادية» مع وزارة الأشغال العامة والإسكان، وكان الرد بأن محافظة ريف دمشق ومديرية المعارض هما أصحاب المشروع.

وبعدها، تواصلت «الاقتصادية» مع محافظة ريف دمشق، وبيّن مصدر فيها أن الوقت الحالي تتم فيه دراسة الإمكانيات للانطلاق بالعمل، وعند الانطلاق بالعمل سيتم إعطاء «الاقتصادية» رداً صحفياً مفصلاً.

والعبرة هنا، هل بيان واقع مشروع مدينة المعارض للسيارات بحاجة إلى كل هذه المداخلات والرفض؟ ما الأسباب التي تدعو المعنيين لعدم إعطاء التصاريح الصحفية؟

الجدير ذكره، أن محافظة دمشق أعلنت في وقت سابق عن إغلاق أي مكتب لبيع وشراء السيارات في دمشق في حال لم يسجل في مشروع مدينة معارض للسيارات في منطقة الدوير بريف دمشق، وتغريمه بمبلغ ١٥٠ ألف ليرة كبدل إغلاق يومي، حيث إن مكاتب السيارات الموجودة ضمن دمشق والتي سجلت في مشروع مدينة المعارض للسيارات في الدوير تُمنح مهلة عام قبل اتخاذ إجراءات جديدة بحقها سواء بالتربث وإبقائهم في دمشق أم نقلهم إلى الدوير، الأمر الذي اعتبره أصحاب المحال والمكاتب المخصصة للسيارات تعسفاً وغير مقبول ولا يجوز الإجبار عليه.

10 مليارات سبب تعثر مشروع المدينة

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٤٠/ ١١ آب ـ أغسطس ٢٠٢٤

ما الأسباب الحقيقية للأزمة الاقتصادية والمعيشية الخانقة في سورية.. والحلول الممكنة؟

أي اقتصاد يمكن أن يتحمل زيادة في أسعار المحروقات والطاقة بنسبة تجاوزت ٦٠٠ بالمئة خلال فترة قصيرة؟

في ٣١ أيار ٢٠٢٤ أقامت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ورشة عمل حوارية في هيئة الاستثمار السورية تحت عنوان «السياسات الاقتصادية الراهنة.. الواقع والتحديات والآفاق المستقبلية» شارك فيها عدد من الوزراء والمعنيين بالشأن السياسي والاقتصادي والإعلامي وخبراء اقتصاديون وباحثون وأكاديميون وممثلون عن قطاع الأعمال.

المشاركون بالجلسة اتفقوا على أن المشهد الاقتصادي في سورية ينطوي على حملة من التعقيدات والمشكلات المتراكمة وأنه من غير الطبيعي ومن غير المنطقي أن نستمر بالرؤى والسياسات نفسها التي أنتجت هذه التعقيدات والمشكلات، وما لفت انتباهنا في هذه الجلسة القيمة والمهمة هو عدم تطرق أي من المشاركين بالحوار إلى موضوع الليبرالية الجديدة المتسترة تحت اسم اقتصاد السوق الاجتماعي ودورها في الأزمة الاقتصادية والمعيشية الحالية.

يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على الدور السلبي والرئيس الذي لعبته الليبرالية الجديدة في الأزمة الحالية في بلدنا وضرورة التخلي عن هذا النهج الاقتصادي المدمر والخطر على اقتصاد البلاد.

في القسم الأول سنقوم بتشخيص دقيق للواقع الاقتصادي والمشكلات والأزمات في سورية وشرح معانيها ومدلولاتها (تشخيص الأعراض)، وفي القسم الثاني سنشرح ونبرهن بأن الليبرالية الجديدة المخفية وغير المعلنة هي المسؤول الرئيس عن الأزمة الاقتصادية والمعيشية في بلدنا، (الكشف عن المرض الحقيقي)، وفي القسم الأخير سنتطرق إلى السياسات الواجب التخلي عنها والحلول الواجب اتباعها (الكشف عن العلاج).

تشخيص وتوصيف دقيق للواقع الاقتصادي والاجتماعي والمعيشي في سورية

أي مقاربة علمية جادة تهدف لتغيير النهج الاقتصادي النيوليبرالي المتبع حالياً في بلادنا واختيار بديل منه تستدعي أولاً وقبل كل شيء تشخيص وتوصيف دقيق لطبيعة الأزمات والمشكلات الحالية في سورية وشرح معانيها ومدلولاتها.

أ- بعض المؤشرات والبيانات عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي المأساوي في سورية أكثر من ٦٠ بالمئة من السوريين يعيشون تحت خط الفقر الأدنى، ونحو ٢٠ بالمئة تحت خط الفقر الأعلى، و ١٢-١٤ بالمئة من ذوي الدخل الكافي، و ٦-٨ فقط من الأغنياء (عابد فضلية، الوطن ٢٤/ ١٠/ ٢٠٢٣).

جميع موظفي القطاع العام يعيشون تحت خط الفقر المدقع. (عقبى الرضا الوطن ٢٤/ ١٠/ ٢٠٢٣). انتشار ظاهرة التسرب الوظيفي وبنسب مرتفعة للكوادر المتخصصة والمؤهلة من القطاع العام إلى القطاع الخاص أو إلى خارج القطر. (ذكوان قريط الوطن في ٢٠٢٤).

تعاني سورية نزيفاً خطيراً وشديداً للعقول والكوادر واليد العاملة ومن مختلف الأعمار، في عام ٢٠٢٢ هاجر من سورية (٧٣٤،٣٠٤)، وازداد العدد عام ٢٠٢٣ إلى (٧٥٧،١٠٣). (البنك الدولي ٢٠٢٤).

كل شيء أصبح محرراً ومن دون سقف في البلد باستثناء الرواتب والأجور. (عقبى الرضا الوطن ١٠/٠٣/ ٢٠٢٤/).

ازدياد مهم في هجرة رؤوس الأموال السورية ورجال الأعمال في بداية هذا العام إلى الدول العربية وخاصة دبي ومصر. (الوطن حسن حزوري ٠٧/٠٧/ ٢٠٢٤).

يبلغ متوسط دخل الفرد في سورية ٤٢٠٦ دولاراً سنوياً في عام ٢٠٢١ (صندوق النقد الدولي ٢٠٢٤).

سورية تحتل المرتبة الثالثة عالمياً من حيث معدل التضخم. (شفيق عربش، الوطن).

المجتمع السوري يتجه نحو الشيخوخة والعنوسة بسبب موجات الهجرة الكبيرة لشريحة واسعة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٣٦ عاماً وسوء التغذية وانخفاض الرعاية الصحية وتراجع معدلات المواليد وازدياد معدلات الوفيات، ارتفعت نسبة النساء إلى الرجال إلى أكثر من ثلثين. (شفيق عربش، شام رغم الجراح حزيران ٢٠٢٤).

أسعار حوامل الطاقة في سورية أعلى بكثير من الدول المجاورة، والقطاعات الإنتاجية الرئيسة تعيش على التنفس الصناعي. (شفيق عربش، الوطن ١٢/٠٥/ ٢٠٢٤).

آليات الدعم زادت الفقراء فقراً وفتحت الأبواب واسعة لانتشار الفساد في البلاد. (الوطن، ١٢/٠٥/ ٢٠٢٤).

خلال ستة أشهر ارتفعت أسعار البنزين بنسبة ٦٠٠ بالمئة. (شفيق عربش، الوطن، ١٢/٠٥/ ٢٠٢٤).

لا يوجد علاقة تربط بين تطور مستوى سعر ليتر البنزين في سورية والسعر العالمي. (عابد فضلية، الوطن٢٨/٠٢/ ٢٠٢٤/).

تضاعفت أسعار الكهرباء والفوسفات أكثر من ثلاث مرات في الفترة الأخيرة، ما ساهم في ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي والصناعي وتفاقم التضخم.

سجل سوق دمشق المالي أعلى معدل نمو للأرباح في الشرق الأوسط خلال الثلث الأخير من عام ٢٠٢٣.

الاقتصاد السوري قائم على الاحتكار والمنافسة غائبة فيه. (إبراهيم العدي الوطن ٠٣/٠٦/ ٢٠٢٤/).

انخفاض عدد أعضاء هيئة التدريس في جامعة دمشق من ٣٥٠٠ إلى ١٤٠٠، وفي بعض الكليات انخفض هذا العدد من ٢٠٠ إلى ٢٨. (رئيس جامعة دمشق محمد أسامة الجيان الوطن ٢٤/٠٤/ ٢٠١٦/).

ب- ماذا تعني هذه الأرقام والمعلومات وعن أي منطق اقتصادي تعبر ؟

فقاعة وهول هذه الأرقام تشير قبل كل شيء إلى فشل النهج الاقتصادي المتبع بالبلاد والسياسات الاقتصادية والاجتماعية المنبثقة عنه، ما يدفعنا إلى طرح عدد من الأسئلة عن طبيعة هذه السياسات وأهدافها ونتائجها ومخرجاتها:

هل النهج الاقتصادي المتبع حالياً في سورية في خدمة الأغلبية العظمى من السكان أم في خدمة مصالح فئة قليلة منهم؟ بمتوسط دخل يعادل ٤٢٠ دولاراً بالسنة، أين موقع سورية حالياً في قائمة الدول الأكثر فقراً؟ وهل بالإمكان الانزلاق إلى الأسفل أكثر من ذلك؟ ماذا نأمل من نهج اقتصادي يسهم في إفراغ البلاد من أهم وأغلى ثروة تملكها الدول، «أي رأس المال البشري» ويدفع بالبلاد إلى حافة الشيخوخة والعنوسة؟

أي اقتصاد بالعالم يمكنه العمل بشكل كفء وفعال مع قطاع عام يعاني فيه الموظفون الفقر المدقع؟ هل من الطبيعي أن تحقق بورصة دمشق أعلى معدل نمو للأرباح في المنطقة في بلد يعاني ٩٠ بالمئة من شعبه الفقر المدقع.

أي اقتصاد بالعالم يمكن أن يمتص ويتحمل زيادة في أسعار المحروقات والطاقة تجاوزت ٦٠٠ بالمئة خلال فترة قصيرة ؟ ألم يحن الوقت للتخلي عن نموذج اقتصادي يخدم مصالح الدول العربية والأوروبية المناوئة لبلدنا أكثر مما يخدم مصالح بلدنا وشعبنا، (لكون مئات الآلاف من الأطباء والمهندسين والمعلمين ورجال الأعمال والشباب والصبايا السوريين الذين كلفوا خزينة الدولة عشرات المليارات من الدولارات يهاجرون من سورية للعيش والاستقرار في هذه الدول)؟

هل من المقبول أن تصبح العناية الصحية مقسمة إلى ثلاث شرائح حسب دخل الأسرة بدلاً من أن تكون موحدة للجميع؟

أي مستقبل علمي وثقافي لبلد يقدم قروضاً مالية لطلابه بدلاً من منح دراسية مجانية لهم؟

أي مستقبل علمي واجتماعي واقتصادي لبلد تعاني فيه مراكز البحوث والجامعات الحكومية انخفاضاً حاداً بالموارد المالية ومن تسرب كبير وهائل لكوادره التعليمية والعلمية والإدارية لمصلحة مراكز البحوث والجامعات الخاصة أو تهاجر إلى الخارج؟

هذه الأسئلة التي تعكس الواقع الحالي تعبر عن جزء من مشهد اقتصادي واجتماعي ومعيشي مؤلم وصعب في بلدنا، والسؤال المنطقي هو ما الأسباب الكامنة وراء هذا المشهد المعقد والمظلم؟ هل هي الحرب الكونية الجائرة والعقوبات والحصار القسري على البلاد، أم النهج الاقتصادي النيوليبرالي المتبع فيه منذ عقدين من الزمن أم كلاهما في الوقت نفسه؟

دعم قطاعي الزراعة والصناعة لتأمين المواد الغذائية والصناعية ورفع القوة الشرائية للرواتب والأجور

السياسات الاقتصادية السابقة ومسؤولياتها عن تفاقم الوضع الحالي

بداية يمكننا القول: إن الوضع الاقتصادي والاجتماعي الكارثي التي تعانيه سورية حالياً يعكس تداخل وتشابك مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية بغاية الخطورة، وإن كان من الصعب جداً الفصل بين العوامل الخارجية والداخلية المتشابكة والمتشعبة، إلا أنه من باب البراغماتية والعقلانية يجب الاعتراف بأن الأضرار والخسائر التي خلفتها الحرب والحصار والعقوبات القسرية على بلادنا ضخمة بل ضخمة جداً، لكن من باب الحكمة والواقعية علينا ألا ننسى أو نتجاهل ما خلفه النهج النيوليبرالي الخفي وغير المعلن من أزمات ومشاكل في البلاد منذ عقدين من الزمن.

ولإثبات وإيضاح أن الخسائر والأضرار الناجمة عن تبني وتطبيق النهج النيوليبرالي تحت اسم «اقتصاد السوق الاجتماعي» لا تقل فداحة وأثراً عما خلفته الحرب والعوامل الخارجية، سنقوم أولاً بعرض سريع لآراء بعض الاقتصاديين والخبراء ذائعي الصيت بالنيوليبرلية وتداعياتها الكارثية على الدول التي تبنتها، ومن ثم سنقوم ثانياً بإجراء مقاربة بين المشكلات والأزمات التي يعانيه بلدنا وما أحدثته الليبرالية الجديدة بشكل عام من أزمات ومشكلات في الدول الأخرى.

أ- رأي الاقتصاديين والخبراء ذائعي الصيت في الليبرالية الجديدة وعواقبها الكارثية:

لم يثر أي موضوع اقتصادي أو سياسي هذا القدر من الجدل والنقاش بين الاقتصاديين والخبراء مثل ما أثارته مسألة الليبرالية الجديدة في الآونة الأخيرة، لهذا السبب سنكتفي هنا بسرد بعض آراء الأكثر شهرة منهم:

بالنسبة لجوزيف ستيغليتز جائزة نوبل، النيوليبرالية هي أصولية السوق التي دحضها الواقع (الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨) وأن الأزمات المالية والبطالة واللامساواة والكساد الاقتصادي ستزداد سوءاً إن لم يكن هناك تدخل واسع وقوي من الدولة.

نعوم تشومسكي يرى أن النظام النيوليبرالي يقوض أسس السيادة الشعبية من خلال نقل سلطة اتخاذ القرار من الحكومات الوطنية إلى برلمان افتراضي من المستثمرين والمقرضين، ويمكن لهذا البرلمان الافتراضي أن يمارس «حق النقض» ضد المشاريع الحكومية عن طريق هروب رؤوس الأموال والهجمات على العملات.

بالنسبة إلى ميشل سانتي النيوليبرالية هي «لاهوت جديد» حيث يكون الشعار «أنا أنفق إذاً أنا موجود» بالنسبة إلى هو- جون تشانغ التبادل الحر هو أسطورة لا أساس لها من الصحة على الإطلاق.

ب- مقارنة بين التداعيات الكارثية التي خلفتها النيوليبرالية في الدول الأخرى والمشكلات والأزمات التي تواجهها سورية الآن:

جميع الخبراء سالفي الذكر يؤكدون أن الليبرالية الجديدة أنتجت تماماً عكس ما وعدت به، فبدلاً من تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية ومستدامة في الدول التي تبنتها وجلب الرفاهية والرخاء لعامة الشعب، ساهمت الليبرالية الجديدة في تفشي ظاهرة الفقر والجوع والحرمان وانتشار العزلة والتشاؤم والاكتئاب وازدياد الوفيات والأمراض وعدم المساواة وتراجع متوسط العمر وانهيار النظم البيئية.

ويضيف هؤلاء الخبراء والمتخصصون: إن هذه الدول أصبحت تعاني أيضاً الكساد وتركز الثروة بأيدي قلة من الأغنياء وتآكل حقوق العمال وإضعاف النقابات العمالية وزيادة العمل غير المنظم والمستقر وفقدان السيادة الوطنية وخصخصة قطاعي الصحة والتعليم وانهيار القطاعات الإنتاجية الأساسية.

الآن مقارنة بسيطة بين ما أوردناه من معلومات في الجزء الأول من هذا المقال مع ما قاله الاقتصاديون والخبراء، تقودنا إلى استنتاج سهل لا شك فيه هو أن هناك تشابهاً تاماً وكاملاً بين المشاكل والأزمات في سورية ومشكلات الدول التي تبنت الليبرالية الجديدة، هذا يؤكد أن جزءاً كبيراً مما تعانيه سورية حالياً من مشكلات وأزمات هو ناجم عن النهج الاقتصادي النيوليبرالي المطبق خلسة منذ عام ٢٠٠٥ تحت اسم «اقتصاد السوق الاجتماعي»، بانتظار إيجاد حل للحصار والعقوبات، من المنطقي والحكمة أن نبدأ كسوريين بما نحن قادرون على فعله ومن دون الحاجة إلى طلب الإذن من أي طرف خارجي، أي القيام باتخاذ الإجراءات والتدابير الضرورية للخروج من المأزق الحالي ووضع حد للمأساة الإنسانية في بلدنا.

السياسات الواجب التخلي عنها والحلول الواجب اتباعها للخروج من الأزمة الحالية:

من وجهة نظرنا أفضل مفارقة للخروج من الأزمة الراهنة وإيجاد حلول فعالة ودائمة لها هي محاولة القيام بالإجابة عن السؤالين التاليين: ما الذي ينبغي تجنبه الآن في بلدنا ولماذا؟ وما الذي ينبغي فعله وكيف ذلك؟

١- ما الذي ينبغي تجنبه الآن في بلدنا ولماذا؟ (ضرورة التخلي عن نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي).

أولى الخطوات الواجب اتخاذها برأينا هي وضع حد للنهج والسياسات النيوليبرالية المتبعة بالبلاد منذ ما يقرب العقدين من الزمن.

في الحقيقة، عديدة هي الأسباب التي توضح لماذا ينبغي القيام بهذا الإجراء؟

أولاً، كما أشرنا أعلاه بسبب النتائج الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية المأساوية التي أنتجتها الليبرالية الجديدة في بلادنا.

ثانياً: لأن وصفة الليبرالية الجديدة التي طبقت في سورية منذ عام ٢٠٠٥ هي الوصفة المستوردة الجاهزة التي اقترحها المستشارون الأجانب من دون الأخذ في الاعتبار سمات وخصائص الاقتصاد وتقاليد بلدنا وموقعه الجيوسياسي.

ثالثاً: لأنه تم الخلط بين خطوات التحرر الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق أثناء تنفيذ الإجراءات الإصلاحية على اعتبار أنهما أمران متطابقان.

رابعاً: لأن الليبرالية الجديدة لا تولي الجانبين الاجتماعي والمؤسسي والثقافي للنمو الاقتصادي أي أهمية تذكر.

وخامساً وأخيراً، لأن الوسائل التي تعتمدها كعقيدة «العلاج بالصدمة» مكلفة جداً اقتصادياً واجتماعياً ومنبوذة وغير مقبولة شعبياً، والسؤال الذي يطرح الآن هو ما الإجراءات والحلول التي ينبغي اتخاذها وكيف يمكن تسويغها؟

٢- ما الذي ينبغي فعله في سورية وكيف ذلك؟

أ- ضرورة تطبيق نموذج اقتصاد الحرب:

من بين أهم الأسباب التي تسوغ اللجوء إلى تبني هذا النموذج يمكن ذكر ما يلي؟

أولاً: لأن كل الدول التي دخلت في حروب كبيرة تعمد بالعادة إلى استبدال النموذج الاقتصادي المعمول به قبل الحرب (سواء كان ليبرالياً أم اشتراكياً) بنموذج ما يسمى «اقتصاد الحرب»، هذا ما فعلته الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفييتي وكل الدول الأخرى التي شاركت بالحربين العالميتين الأولى والثانية وغيرهما من الحروب.

ثانياً: سورية هي في حالة حرب منذ أكثر من ثلاثة عشر عاماً، وإلى الآن لم يتم استبدال نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي أو النيوليبرالي المعمول به قبل الحرب بنموذج اقتصاد الحرب.

ثالثاً: الفرق كبير وهائل بين النموذجين، فبينما يمنح النموذج النيوليبرالي دوراً قوياً ومهماً للقطاع الخاص في السيطرة على الاقتصاد وإدارة وتخصيص الموارد وفقاً لمصالحه، فإن نموذج اقتصاد الحرب يسمح للدولة باتخاذ مجموعة من الإجراءات الاستثنائية الهادفة إلى بث الروح في الأنشطة الاقتصادية الأساسية للبلد، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وثني الاستهلاك الخاص الفاخر وسيطرة الدولة على الاقتصاد. (ويكيبيديا).

رابعاً : على عكس النهج النيوليبرالي الذي يدعو إلى تحرير الأسعار ورؤوس الأموال وخصخصة الاقتصاد والتقشف المالي، فإن نموذج اقتصاد الحرب يدعو الدولة إلى السيطرة على الاقتصاد واتخاذ جميع التدابير والإجراءات الاستثنائية لدعم قطاعي الزراعة والصناعة بغية تأمين الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية والصناعية الأساسية ومحاربة التضخم الجامح ورفع القوة الشرائية للرواتب والأجور.

أخيراً: يشكل نموذج اقتصاد الحرب المرحلة الضرورية للانتقال من نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي ذي الطابع النيوليبرالي إلى نموذج اقتصاد السوق ذي الطابع الاشتراكي.

٢- ضرورة اعتماد نموذج اقتصاد السوق الاشتراكي نظراً لفشل الليبرالية الجديدة فيما يخص التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدنا، ما البديل الذي يسمح بتحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية في الوقت نفسه؟

بناءً على التجارب التي حققت نجاحاً كبيراً على صعيد النمو الاقتصادي والاجتماعي مثل الصين وفيتنام فإن البديل الذي يناسب الاقتصاد السوري هو نموذج اقتصاد السوق الاشتراكي، لماذا؟ لأن هذا النموذج يتمتع بالميزات التالية:

أولاً: يسمح هذا النموذج بالحفاظ على المبدأ الاشتراكي للملكية العامة والسيطرة على وسائل الإنتاج مع دمج آليات السوق لتحسين الكفاءة والإنتاجية.

ثانياً: تلعب الدولة في هذا النظام دوراً رئيساً في تحديد الأهداف والأولويات الاقتصادية، لكن يسمح أيضاً بالمشاريع الخاصة ويتم تشجيعها.

ثالثاً: يستخدم السوق في هذا النظام كأداة لتخصيص الموارد وتحديد الأسعار، إلا أن الدولة تتدخل لتصحيح إخفاقات السوق وتعزيز الرفاهية الاجتماعية.

رابعاً: لا أحد يمكن أن ينكر اليوم حقيقة أن هذين البلدين تمكنا من تحقيق نمو اقتصادي كبير والحد من الفقر بشكل أكبر مع الحفاظ على درجة عالية من سيطرة الدولة على الاقتصاد.

هذه هي بعض الأفكار والرؤى التي نأمل من الله أن تخدم المعنيين في بلدنا بإيجاد حلول فاعلة للخروج من الأزمة الحالية، ومن وجهة نظرنا، لقد حان الوقت حقاً لإيجاد نهج اقتصادي جديد مغاير تماماً للنهج المتبع حالياً يتيح للدولة الفرصة بإعادة النشاط والنمو إلى الاقتصاد الوطني ويبث الأمل والتفاؤل من جديد في روح شعب قاوم وصمد وانتصر على أكبر وأعتى حرب كونية في التاريخ الحديث.

■ د. جوليان بدور
أكاديمي وباحث اقتصادي في جامعة ريونيون الفرنسية

ترصد «الاقتصادية» كل أسبوع أهم مؤشرات الذهب والنفط وغيرها من التداولات للعملات والسلع الأساسية في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسواق المحلية وفيما يلي حالة المؤشرات..

أثرت الأحداث الاقتصادية في تداولات بداية الأسبوع (٢٠٢٤/٨/٥) في أسوق العملات الأساسية والعملات المشفرة والأسواق المالية مولدة حالة من عدم اليقين، وسيتم بيان ذلك لكل عملة على حدة.

يورو/ دولار، الجنيه الإسترليني/دولار:

أطلق على تداولات بداية الأسبوع السابق بتداولات يوم الإثنين الأسود لما شهدته أسواق العملات والأسهم من تراجعات ملحوظة متأثرةً بعدد من الأحداث الاقتصادية مثل بيانات الوظائف والتضخم في الولايات المتحدة الأميركية وانعكاسها على سعر الفائدة من جهة وتوجه البنك المركزي الأوروبي بخصوص سعر الفائدة إضافة إلى تدخل الحكومة اليابانية لرفع الين الياباني من خلال تدخلها في سوق العملات.

ويظهر الشكل أدناه تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأميركي وسعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي خلال تداولات الأسبوع السابق:

حيث افتتح اليورو تداولاته على انخفاض ملحوظ مسجلاً في تداولات بداية الأسبوع السابق ١،٠٩٥٢ دولار أميركي منخفضاً بنسبة ٠،٤٠ بالمئة عن تداولات نهاية الأسبوع الذي سبقه. كما انخفض سعر صرف الجنية الإسترليني مقابل الدولار الأميركي في يوم الإثنين الأسود بنسبة ٠،٢٠ بالمئة. مع الإشارة إلى ارتفاع سعر الصرف لكل من اليورو والجنيه الاسترليني في تداولات نهاية الأسبوع (٢٠٢٤/٨/٩) بنسب بلغت على التوالي ٠،٠٥ بالمئة و٠،٥٣ بالمئة، ما يعكس انحسار تأثير حالة عدم اليقين في سوق العملات.

ومن خلال المقارنة بين تداولات بداية ونهاية الأسبوع لكل من سعر صرف اليورو والجنيه الإسترليني يلحظ تراجع بنسب بلغت على التوالي لكل منهما ٠،٢٦ بالمئة و٠،١٣ بالمئة.

التحركات السعرية لليورو والجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي:

الفترة	سعر صرف اليورو	سعر صرف الجنيه الإسترليني	التغير المئوي لسعر صرف اليورو	تغير مئوي جنيه
٢٠٢٤/٠٨/٠٥	١،٠٩٥٢	١،٢٧٧٣	٠،٤٠-	٠،٢٠-
٢٠٢٤/٠٨/٠٦	١،٠٩٣	١،٢٦٨٩	٠،٢٠-	٠،٦٦-
٢٠٢٤/٠٨/٠٧	١،٠٩٢١	١،٢٦٩١	٠،٠٨-	٠،٠٢
٢٠٢٤/٠٨/٠٨	١،٠٩١٨	١،٢٦٨٩	٠،٠٣-	٠،٠٢-
٢٠٢٤/٠٨/٠٩	١،٠٩٢٣	١،٢٧٥٦	٠،٠٥	٠،٥٣
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٠،٢٦-	٠،١٣-		

أسعار العملات المشفرة

يوضح الجدول أدناه التحركات السعرية لكل من البيتكوين والإيثريوم:انخفض سعر البيتكوين مقابل الدولار الأميركي في بداية تداولات الأسبوع السابق ٧،٦ بالمئة كما انخفضت الايثريوم بنسبة ١٠،٤٠ بالمئة ليعاود كل منهما التحسن مسجلين في نهاية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٨/٩) على التوالي ٥٩،٩٥٢ و٢،٥٥٧ دولار أميركي وبنسبة ارتفاع عن تداولات بداية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٨/٥) بلغت على التوالي ١١،٠٧ بالمئة و٥،٨٨ بالمئة ما يعكس حالة عودة الشهية للمخاطر حيث تتسم أسعار العملات المشفرة بالتذبذب الحاد.

أسعار بعض العملات المشفرة مقابل الدولار الأميركي

التاريخ	سعر البيتكوين	سعر الايثريوم
٢٠٢٤/٠٨/٠٥	٥٣،٩٧٩،٠٠	٢،٤١٥،٠٠
٢٠٢٤/٠٨/٠٦	٥٦،٠٥٧،٠٠	٢،٤١٩،٠٠
٢٠٢٤/٠٨/٠٧	٥٥،١٢٠،٠٠	٢،٣١١،٠٠
٢٠٢٤/٠٨/٠٨	٦١،٦٩٩،٠٠	٢،٣٢٣،٠٠
٢٠٢٤/٠٨/٠٩	٥٩،٩٥٢،٠٠	٢،٥٥٧،٠٠
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	١١،٠٧٪	٥،٨٨٪

أسعار المعادن:

يظهر الشكل أدناه تطور كل من أسعار الذهب العالمية والنحاس: أثرت أحداث يوم الإثنين الأسود على تداولات المعادن (الذهب والنحاس) حيث انخفض سعر أونصة الذهب العالمية والنحاس في بداية تداولات الأسبوع السابق مقارنةً بتداولات نهاية الأسبوع السابق بنسب بلغت على التوالي ١،٤٦ بالمئة و١،٥٣ بالمئة ما يعكس حالة عدم اليقين في أسواق العملات والمعادن.

وقد تحسن أداء كل من أونصة الذهب العالمية والنحاس في نهاية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٨/٩) حيث ارتفعا بنسب بلغت على التوالي ٠،٠٤ بالمئة و٠،٣١ بالمئة.

وعند المقارنة في سعر الأونصة العالمية بين بداية ونهاية تداولات الأسبوع السابق فيلحظ ارتفاع بنسبة ٠،٨٣ بالمئة على حين ينخفض النحاس بنسبة ٠،٠٥ بالمئة.

التحركات السعرية لأسعار الذهب العالمية والنحاس:

الفترة	سعر أونصة الذهب العالمية	سعر النحاس	التغير المئوي لأونصة الذهب	التغير المئوي لسعر النحاس
٢٠٢٤/٠٨/٠٥	٢،٤٠٧،٠٠	٣،٩٩٩	١،٤٦-	٢،٥٣-
٢٠٢٤/٠٨/٠٦	٢،٣٨٩،٠٠	٤،٠٢٧	٠،٧٥-	٠،٧٠
٢٠٢٤/٠٨/٠٧	٢،٣٨١،٠٠	٣،٩٥٢	٠،٣٣-	١،٨٦-
٢٠٢٤/٠٨/٠٨	٢،٤٢٦،٠٠	٣،٩٨٤٥	١،٨٩	٠،٨٢
٢٠٢٤/٠٨/٠٩	٢،٤٢٧،٠٠	٣،٩٩٧	٠،٠٤	٠،٣١
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٠،٨٣	٠،٠٥-		

أسعار النفط والغاز:

يوضح الشكل أدناه تطور سعر النفط بالدولار الأميركي (خام برنت وتكساس) والغاز خلال تداولات الأسبوع السابق: شهد سوق المحروقات انخفاضاً ملحوظاً في أسعار النفط العالمية (برنت وتكساس) والغاز الطبيعي متأثراً بحالة الركود المحتملة في الولايات المتحدة الأميركية.

وعند المقارنة بين تداولات بداية ونهاية الأسبوع يلحظ ارتفاع خام تكساس بنسبة ٤،٨٩ بالمئة وخام برنت بنسبة ٣،٤٣ بالمئة متأثرةً بجانبي العرض (انخفاض المعروض النفطي في ليبيا) والطلب (زيادة الطلب على النفط في الولايات المتحدة الأميركية والصين).

ويلحظ أن سوق الغاز قد شهد حركةً عكسيةً عن تداولات الأسبوع السابق حيث شهدت أسعار الغاز ارتفاعات متوالية خلال هذه الأسبوع حيث ارتفعت في تداولات نهاية الأسبوع بنسبة تقارب ٩،٢٤ بالمئة مقارنةً بتداولات اليوم السابق مدفوعةً بالتقارير الصادرة عن إدارة الطاقة الأميركية بإضافة ٢١ مليار قدم مكعب من الغاز بعد أن كانت التوقعات تشير إلى ٢٢ مليار قدم مكعب.

التحركات السعرية لأسعار النفط والغاز

الفترة	سعر برميل النفط خام برنت	سعر برميل النفط خام تكساس	سعر الغاز	تغير خام برنت	تغير تكساس	تغير غاز
٢٠٢٤/٠٨/٠٥	٧٦،٣٠	٧٢،٩٤	١،٩٤٢			
٢٠٢٤/٠٨/٠٦	٧٦،٤٨	٧٣،٢٠	٢،٠١	٠،٢٤٪	٠،٣٦٪	٣،٥٠٪
٢٠٢٤/٠٨/٠٧	٧٨،٣٣	٧٥،٢٣	٢،١١٢	٢،٤٢٪	٢،٧٧٪	٥،٠٧٪
٢٠٢٤/٠٨/٠٨	٧٨،٩٧	٧٦،١٩	٢،١٤٦	٠،٨٢٪	١،٢٨٪	١،٦١٪
٢٠٢٤/٠٨/٠٩	٧٨،٩٢	٧٦،٥١	٢،١٢٥	٠،٠٦٪-	٠،٤٢٪	٠،٩٨٪-
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٣،٤٣٪	٤،٨٩٪	٩،٤٢٪			

مؤشرات الأسواق المالية:

مؤشرات الأسواق المالية العالمية

يوضح الجدول أدناه مؤشرات الأسواق المالية العالمية: شهدت الأسواق المالية العالمية المتقدمة بمعظمها اتجاهاً هبوطياً في تداولات بداية الأسبوع السابق متأثرةً بأحداث يوم الإثنين الأسود.

فقد تأثرت سوق تداول الأسهم في الولايات المتحدة الأميركية بشكل سلبي حيث انخفض مؤشر NASDAQ الأميركي بنسبة ٣،٤٣ بالمئة في بداية تداولات الأسبوع السابق مقارنةً بتداولات نهاية الأسبوع الذي سبقه، وبالمقارنة في قيمة المؤشر بين تداولات بداية ونهاية الأسبوع يلحظ ارتفاع بنسبة تقارب ٢،٦٠ بالمئة ما يعكس تعافي السوق المالية الأميركية من نتائج أحداث يوم الإثنين الأسود متأثرة بالطمأنات الصادرة عن البنك الفيدرالي بخصوص الركود وسعر الفائدة.

كما أثرت بعض القطاعات في السوق المالية الألمانية بشكل سلبي حيث انخفض مؤشر DAX30 بنسبة قاربت ٣،٥٣ بالمئة مسجلاً ١٧،٦٧٥ نقطة في تداولات نهاية الأسبوع متأثراً بتراجع أداء بعض القطاعات.

وعلى نحو عام استوعبت أسواق الأسهم الأوروبية الخسائر حيث ارتفع مؤشر FTSE100 البريطاني مسجلاً ٨،١٦٥ نقاط وبنسبة ارتفاع ١،٩٦ بالمئة، تلاه نسبة ارتفاع مؤشر السوق المالية الألمانية DAX30 بنسبة ١،٨٧ بالمئة، وفي النهاية مؤشر السوق المالية الفرنسية CAC40 وبنسبة ارتفاع ١،٥٤ بالمئة.

مؤشرات التداول في الأسواق المالية العالمية:

الفترة	مؤشر البورصة الأمريكية NASDAQ	مؤشر السوق المالية البريطانية FTSE100	مؤشر السوق المالية الألمانية DAX30	مؤشر السوق المالية الفرنسية cac40
٢٠٢٤/٠٨/٠٥	١٦،٢٠٠	٨،٠٠٨	١٧،٣٣٦	٧،١٤٨
٢٠٢٤/٠٨/٠٦	١٦،٣٦٦	٨،٠٢٦	١٧،٣٥٤	٧،١٣٠
٢٠٢٤/٠٨/٠٧	١٦،١٩٥	٨،١٦٦	١٧،٦١٥	٧،٢٦٦
٢٠٢٤/٠٨/٠٨	١٦،٦٦٠	٨،١٤٤	١٧،٦٨٧	٧،٢٤٧
٢٠٢٤/٠٨/٠٩	١٦،٦٢٢	٨،١٦٥	١٧،٦٦١	٧،٢٥٨
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٢،٦٠٪	١،٩٦٪	١،٨٧٪	١،٥٤٪

مؤشرات الأسواق المالية العالمية الناشئة.

يوضح الجدول أدناه مؤشرات الأسواق المالية العالمية:

انخفض أداء الأسواق المالية الناشئة حيث انخفض مؤشر السوق المالية اليابانية NIKKIE ٢٢٥ في تداولات يوم الإثنين الأسود بنسبة قاربت ١٢ بالمئة مسجلاً في تداولات بداية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٨/٥) ما يقارب ٣١،٤٥٨ نقطة متأثراً بتدخل الحكومة اليابانية في سوق القطع لرفع قيمة الين الياباني. وقد عوّض بعضاً من خسائره حيث ارتفعت قيمة المؤشر في نهاية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٨/٩) مقارنةً بتداولات بداية الأسبوع (٢٠٢٤/٨/٥) بنسبة ١١،٥٢.

على حين شهد مؤشر شنغهاي المركب SSEC استقراراً نسبياً وبارتفاع محدود بلغ ٠،٠٨ بين تداولات بداية ونهاية الأسبوع. مؤشرات التداول في الأسواق المالية العالمية الناشئة:

الفترة	مؤشر السوق المالية الصينية SSEC	مؤشر السوق المالية اليابانية NIKKI225
٢٠٢٤/٠٨/٠٥	٢،٨٦٠،٠٠	٣١،٤٥٨،٠٠
٢٠٢٤/٠٨/٠٦	٢،٨٦٩،٠٠	٣٤،٦٧٥،٠٠
٢٠٢٤/٠٨/٠٧	٢،٨٦٩،٠٠	٣٥،٠٨٩،٠٠
٢٠٢٤/٠٨/٠٨	٢،٨٦٩،٩٠	٣٤،٨٣١،٠٠
٢٠٢٤/٠٨/٠٩	٢،٨٦٢،١٦	٣٥،٠٨١،٠٠
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٠،٠٨٪	١١،٥٢٪

مؤشرات الأسواق المالية العربية:

شهدت السوق المالية المصرية خسائر ملحوظة متأثرة بفجوة سعر الفائدة بين أوروبا والولايات المتحدة الأميركية حيث انخفض في تداولات بداية الأسبوع ليسجل ٢٨،٥٠٣ نقطة وبنسبة انخفاض ٢،٥٧ بالمئة عن تداولات نهاية الأسبوع السابق.

كما انخفض مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية DSX مسجلاً ٧٧،٤٤٨٥ نقطة في ٢٠٢٤/٨/٨ وبنسبة انخفاض تقارب ٠،٤٢ بالمئة مقارنةً ببداية الأسبوع نتيجة تراجع الطلب على الأسهم في القطاع المصرفي.

على حين انخفض مؤشر السوق المالية السعودية فقد سجل المؤشر العام لها TASI ما يقارب ١١،٦٦٧ نقطة في نهاية تداولات الأسبوع السابق وبنسبة انخفاض ٣،١٤ بالمئة عما كان عليه في بداية تداولات الأسبوع بضغط من معظم القطاعات. مؤشرات التداول في الأسواق المالية العربية:

الفترة	مؤشر السوق المالية السعودية TASI	مؤشر السوق المالية المصرية EGX30	مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية
٢٠٢٤/٠٨/٠٤	١٢،٠٤٥	٢٨،٥٠٣	٧٧،٨١٥
٢٠٢٤/٠٨/٠٥	١١،٥٠٤	٢٧،٨٤٠	٧٧،٨٥٥
٢٠٢٤/٠٨/٠٦	١١،٦٧٩	٢٨،٢١٠	٧٧،٧٥٩
٢٠٢٤/٠٨/٠٧	١١،٧٢٩	٢٨،٦٢٨	٧٧،٣٤١
٢٠٢٤/٠٨/٠٨	١١،٦٦٧	٢٨،٧٥٠	٧٧،٤٨٥
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٣،١٤٪-	٠،٨٧٪	٠،٤٢٪-

أسعار السلع الغذائية:

يوضح الجدول أدناه أسعار بعض المواد الغذائية عالمياً: تراجعت أسعار الأرز عالمياً خلال تداولات الأسبوع السابق حيث انخفضت بنسبة ٣،٣٥ بالمئة بين بداية ونهاية تداولات اليوم السابق متأثرةً باستئناف الحكومة العراقية زراعة الأرز ويضاف إلى ذلك نية الحكومة الهندية تقليل القيود على الصادرات من الأرز الأبيض.

على حين انخفضت أسعار السكر في تداولات نهاية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٨/٩) مقارنةً بتداولات اليوم الذي سبقه (٢٠٢٤/٨/٨) مسجلاً ١٨،٥١ دولاراً أميركياً عن احتمال زيادة الهطلات المطرية في الهند وانعكاسها على زيادة إنتاجية السكر). وشهدت أسعار القمح خلال تداولات الأسبوع السابق ارتفاعاً بنسبة ٣،١٠ بالمئة مقارنةً ببداية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٨/٥) متأثراً بالمناخ السيئ في فرنسا حيث من المتوقع أن ينخفض إنتاج القمح في ٢٠٢٤-٢٠٢٥ إلى ٢٥،٢ مليون طن، أي أقل بنسبة ٢٧ بالمئة من متوسط الخمس سنوات، يضاف إلى ذلك تأثير الظواهر الجوية السلبية مثل زيادة كبيرة في الأمطار بالشكل الذي يؤثر سلباً في محصول القمح.

تطور أسعار عينة من السلع الغذائية

التاريخ	سعر القمح	سعر السكر	سعر الأرز
٢٠٢٤/٠٨/٠٥	٥٢٤،٩٢	١٧،٨٧	١٥،٣٤٩
٢٠٢٤/٠٨/٠٦	٥٣٣،٦٧	١٧،٨٣	١٥،١٣٢
٢٠٢٤/٠٨/٠٧	٥٣٧،٧١	١٨،٠٩	١٥،٠٨٦
٢٠٢٤/٠٨/٠٨	٥٤٢،٢١	١٨،٥١	١٥،٠٢٨
٢٠٢٤/٠٨/٠٩	٥٤١،١٧	١٨،٣٩٣	١٤،٨٣٥
التغير المئوي	٣،١٠٪	٢،٩٣٪	٣،٣٥٪-

الاقتصادية
AL-IQTISSADIYA
السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٤٠/ ١١ آب ـ أغسطس ٢٠٢٤

stc تتألق في كأس العالم للرياضات الإلكترونية

أنجزت مجموعة stc، مُمكّن التحول الرقمي، شراكة إستراتيجية مع مؤسسة كأس العالم للرياضات الإلكترونية، لتصبح الشريك الرائد والمؤسس لبطولة كأس العالم للرياضات الإلكترونية ٢٠٢٤.

وتحتضن العاصمة السعودية الرياض البطولة الأولى من نوعها خلال الفترة من ٣ تموز إلى ٢٥ آب من العام الحالي.

بدأت الرياض استقبال عشاق الألعاب من جميع أنحاء العالم في مسابقة تقدّم فرصة فريدة لمشاهدة أهم اللاعبين والأندية العالمية في ٢٢ بطولة مختلفة، مع جوائز تصل إلى أكثر من ٦٠ مليون دولار، هي الأعلى في تاريخ الرياضات الإلكترونية.

وتجسد الشراكة التزام مجموعة stc الراسخ بتعزيز الابتكار في المجال الرقمي ودعم مجتمع الرياضات الإلكترونية في المملكة.

وتقدم stc حلولها وخدماتها المتطورة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات خلال فعاليات البطولة، بما في ذلك توفير تقنيات اتصال وشبكات إنترنت متقدمة لضمان سير المنافسات بسلاسة.

ولتقديم تجربة ألعاب استثنائية، عززت stc حلولها التقنية من خلال قياس مؤشرات الأداء الرئيسة كل ٣٠ ثانية مع رصد مستمر على مدار الساعة لضمان جودة جميع خدمات البطولة بنسبة وصلت إلى ٩٩,٩ بالمئة، مع الحفاظ على كفاءة الشبكة من خلال معالجة أي خلل تقني في زمن لا يتعدى ٥٠ مللي ثانية.

وأنشأت المجموعة أحد أكبر مراكز التشغيل المدعومة بشاشات عملاقة بدقة ١٦٨ ميجا بيكسل لمراقبة البنية التحتية للألعاب بشكل لحظي.

وتعكس شراكة stc مع كأس العالم للرياضات الإلكترونية رؤية المجموعة المستقبلية لقطاع الترفيه الرقمي، وجهودها في تمكين التحول الرقمي بالمملكة بما يتماشى مع مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠، وذلك للمساهمة في ترسيخ مكانة المملكة كوجهة رائدة للرياضات الإلكترونية.

الاقتصاد الروسي يسجل معدل نمو ٤ بالمئة خلال الربع الثاني من ٢٠٢٤

ذكرت هيئة الإحصاءات الحكومية الروسية، الجمعة التاسع من آب، أن الناتج المحلي الإجمالي للبلاد سجل نمواً بمعدل ٤ بالمئة على أساس سنوي في الربع الثاني من العام الجاري انخفاضاً من ٥،٤ بالمئة خلال الربع الأول.

ويأتي انتعاش روسيا من الركود الذي شهدته في ٢٠٢٢ بفضل إنتاج الأسلحة والذخيرة الممول من الدولة، في حين تواصل موسكو حربها مع أوكرانيا.

وتوقعت وزارة الاقتصاد الروسية في وقت سابق أن يصل معدل النمو خلال الربع الثاني إلى ٤ بالمئة، وأن يسجل ٤،٧ بالمئة خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤.

ورفع البنك المركزي الروسي، في أواخر تموز، توقعات النمو الاقتصادي للعام الجاري في روسيا إلى ما بين ٣،٥ و٤ بالمئة من النطاق السابق بين ٢،٥ و٣،٥ بالمئة.

وحذر البنك من احتمالية حدوث ركود عميق في النهاية بسبب نقص العمالة والقدرة الإنتاجية.

الذهب يتجه لانخفاض أسبوعي وسط ترقب مؤشرات انخفاض سعر الفائدة

تراجعت أسعار الذهب اليوم متجهة لتسجيل انخفاض أسبوعي في وقت يترقب فيه المستثمرون المزيد من المؤشرات لتوقع حجم الانخفاض المحتمل لأسعار الفائدة الأميركية في أيلول المقبل.

وذكرت «رويترز» أن الذهب هبط في المعاملات الفورية ٠,٢ بالمئة إلى ٢٤٢١,٣١ دولاراً للأوقية بعد ارتفاعه بأكثر من واحد بالمئة أمس.

ويتجه المعدن النفيس لتسجيل أكبر خسارة أسبوعية منذ السابع من حزيران الماضي، بعد أن هوى بنحو ثلاثة بالمئة يوم الإثنين الماضي، وعمل المستثمرون على تعديل مراكزهم بالتزامن مع عمليات بيع أوسع نطاقاً للأسهم.

كما نزلت العقود الأميركية الآجلة للذهب ٠,١ بالمئة إلى ٢٤٦٠,٨٠ دولاراً.

وبالنسبة للمعادن النفيسة الأخرى.. ارتفعت الفضة في المعاملات الفورية ٠,٣ بالمئة إلى ٢٧,٦٦ دولاراً للأوقية، وصعد البلاتين ٠,٧ بالمئة إلى ٩٣٧,٦٥ دولاراً.

إلا أن المعدنين يتجهان لتسجيل خسائر أسبوعية، أما البلاديوم فزاد ٠,٨ بالمئة إلى ٩٣٠,٠٨ دولاراً أميركياً، ويتجه لارتفاع أسبوعي بواقع ٤,٤ بالمئة.

بوح الاقتصاد

الرقم.. مسؤولية من..؟!

■ هني الحمدان

■ الواقعية تعني أنك لا تعيش على مساعدة الآخرين، هي تعني واقعاً مستنداً إلى معطيات وأرقام دقيقة ذات مغازٍ وأهداف كبرى، الواقعية هي برامج عمل حكومية و«داتا» متكاملة ذات مؤشرات تخص كل منحى أو قطاع حكومي، الواقعية تعني أن هناك حراكاً ومحاولات جادة، وتعني خطوات عملية ومراجعات دورية لكل المؤشرات التي على أساسها وضعت آليات العمل والتنفيذ، وتعني قبول أن هناك حالة من الوعي والتعاون مع الحكومة، وخاصة عندما تتم من منطلق أساسات لأرقام ونتائج عمل الحكومة تكون مقنعة للمواطن قبل أي جهة أخرى... ولكن في المقابل عندما تكون عكس ذلك عبر عدم الوضوح في السياسات والخطط وتفاوت وتناقض بالأرقام، وربما قصور وفشل في إيجاد قاعدة بيانات عريضة لكل القطاعات، عندها تضيع الأهداف ولا تتحقق، وتذهب الجهود هباء منثوراً، وتزداد المخاطر وتتعقد الأزمات وتتضاعف فاتورة تراكم المعالجات الخطأ..!

من هذا المنطلق أرى أن هناك حاجه لمراجعة الأهداف والأولويات الاقتصادية وصولاً لوضع قاعدة بيانات شاملة مبنية على أسس صحيحة، لا بيانات جوفاء يغلفها التناقض والقصور والسرية الفارغة..!

وكما يقال: أفضل الطرق للاستعداد للغد أن تعمل عمل اليوم بطريقة جيدة.. لكن شديد الأسف أنه لم نصل بعد لحالة تقنية رقمية تضمن جودة مقبولة بمخرجات الأهداف بعد، هناك ما يشبه قصوراً وشللاً بمسألة تعد غاية في الأهمية، بغض النظر عن الجهود الحكومية في الوصول إلى قاعدة بيانات أساسية لكل الأنشطة الرسمية، وبعيداً عن التشاؤم أو التفاؤل المنتظر بالنتائج المباشرة لوضع ركائز لمؤشرات رقمية شفافة ودامغة، فإن أمراً جوهرياً بات واضحاً للعيان لا يمكننا أن نتجاوزه وهو ضعف التخطيط لدى الإدارات وانعدام وجود الرقم الصح، وانعدام صوابية التخطيط ورؤيته الواضحة في اقتصادنا نحو أهم الملفات التي تمس رفاهية الإنسان، ليكون مجرد موضوعات وأرقام لاجتهادات وزارات وجهات حكومية لا تتجاوز بمعظمها رؤية الرجل الأول الذي إذا رحل يرحل الرقم والخطة معه!.

كما أن هيئة التخطيط والجهات المعنية الأخرى كالمكتب المركزي للإحصاء لا تزال تعمل وفق نمطية «خائفة» مع الرقم والتخطيط السليم للغد، تفتقر لحسابات دقيقة عن أي منحى، وحين لا تكون متصلة بمراكز دراسات وأبحاث وقواعد بيانات إحصائية تحدّث باستمرار هي مجرد جهات بلا عمل ولا إنتاج مهم... أعتقد أن الوقت قد حان لتصحيح شامل يبدأ بهيئة التخطيط ودوائره بالوزارات والمؤسسات كافة، ويمنحها دوراً بارزاً في قراءة التحديات ورسم طريق المستقبل وفق الواقع والإمكانات والظروف، وإذا لم تبدأ خطوة إصلاح التخطيط والرقم الدقيق وتعزيز سلطته وتوسيع صلاحياته فإننا سنستمر بحاجة إلى المزيد من حملات التصحيح التي لا تنتهي!

هناك كفاءات وهناك بنى تحتية، فلماذا التقصير في رسم منهجية رقمية تضمن الجودة في اتخاذ القرارات الصح..؟ فالتخطيط السليم المستند إلى أرقام وحسابات منطقية، سيعطي ثماراً صحيحة، فهناك آلاف من المهندسين وغيرهم قادرون على تصميم الجسور، والآلاف مثلهم قادرون على تحديد مواصفات تلك الجسور وكيف تبنى، لكن يجب البحث قبلهم عن المهندسين البارعين القادرين على تحديد أهمية بناء الجسر من عدمه ومتى وأين سيبنى؟ وكم سيكلف من اعتمادات مالية بدقة..!! اليوم ما أحوجنا إلى «داتا» كاملة بكل المعطيات والأرقام الواقعية، عندها نتجاوز عقبات كثيرة، ونرسم خطوط العبور بكل ثقة وأمان إلى بر النجاح الكامل!!